

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد ابن باديس  
العلوم التجارية والاقتصادية  
وعلوم الشير  
قسم علوم التجارة



مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة ماستر

مختص: اقتصاد نقدي وبنكي

## أثار تقلبات سعر الصرف على الوسط الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000-2015

تحت إشراف:  
أ. دحمان أحمد

من إعداد الطالب:  
ولادي العجال

أعضاء المناقشة:

رئيسا	تفالي بن يونس
مقررا	دحمان أحمد
مناقشا	قوديج جمال

السنة الجامعية: 2018/2019

# علمة شكر

## وإهداء

الحمد لله وحده ، بحمده وبشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع ، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه  
أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذي الفاضل : دحمان احمد  
على إشرافه على هذا العمل ،

و ما أبداه من نائح قيمة و توجيهات ، و نقد و نقاشات بناءة حول الموضوع.

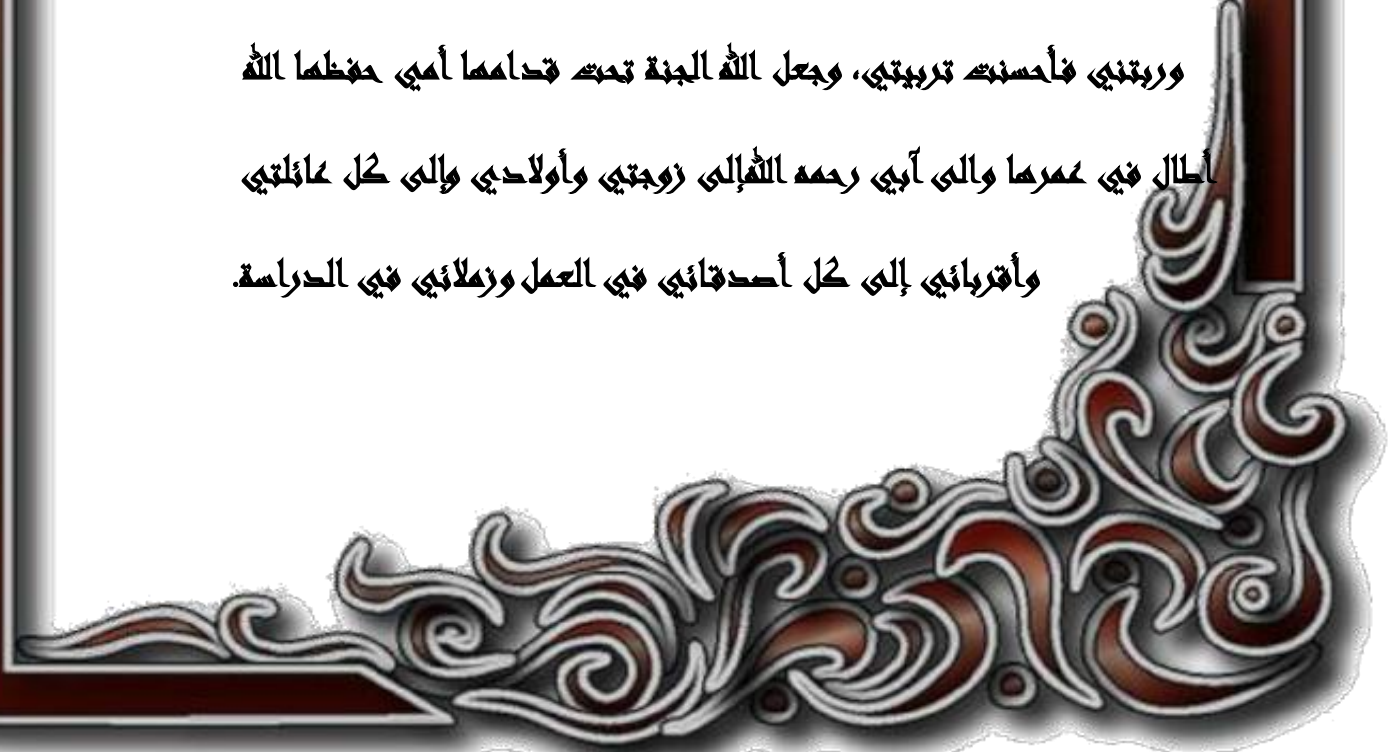
كما لا ينوتني شكر كل من ساعدني في هذا البحث و أخص بالذكر  
و كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهنا على ومن ،

وربتني فأحسنه تربيتي ، وجعل الله الجنة تحية قدامها أمي حفظها الله

أطال في عمرها والى أبي رحمه الله إلى زوجتي وأولادي والى كل عائلتي

وأقربائي إلى كل أصدقائي في العمل وزملائي في الدراسة.



العنوان ..... الصفحة

الموضوع

وكلمة شكر و إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

المقدمة العامة..... ا-ب-ج-د-هـ

الفصل الأول : مفاهيم حول سعر الصرف وميزان المدفوعات والميزان التجاري

تمهيد الفصل الأول.....05

المبحث الأول : المفاهيم الخاصة بسعر الصرف .....06

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف .....06

1. مفهوم سعر الصرف .....06

2. وظائف سعر الصرف .....07

1.2. وظيفة قياسية .....07

2.2. وظيفة تطويرية .....07

3.2. وظيفة توزيعية .....07

3. أشكال سعر الصرف .....07

العنوان .....	الصفحة
1.3. سعر الصرف الاسمي.....	08
2.3. سعر الصرف الحقيقي.....	08
3.3. سعر الصرف الفعلي.....	08
4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي.....	08
المطلب الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف .....	09
1. نظرية تعادل القوة الشرائية.....	09
2. نظرية تعادل أسعار الفائدة.....	09
3. النظرية الكمية.....	09
4. نظرية الأرصدة.....	10
5. نظرية كفاءة السوق.....	10
6. نظرية ماندل_ فلمنغ في تحديد أسعار الصرف .....	10
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف .....	11
1. التغير في الميزان التجاري .....	11
2. معدل التضخم .....	12
3. السياسة الضريبية.....	12
4. التغير في معدلات الفائدة الحقيقية.....	12

العنوان .....	الصفحة
5. التدخلات الحكومية.....	12
المبحث الثاني : مفاهيم حول ميزان المدفوعات.....	13
المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته.....	13
1. تعريف ميزان المدفوعات.....	13
2. أهمية ميزان المدفوعات.....	14
المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات.....	14
المطلب الثالث : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.....	17
1. التضخم.....	17
2. معدل نمو الناتج المحلي.....	17
3. الاختلاف في أسعار الفائدة.....	17
4. سعر الصرف.....	17
المبحث الثالث : مفاهيم حول الميزان التجاري.....	18
المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري وأقسامه وأهميته.....	18
1. مفهوم الميزان التجاري.....	18
2. أقسام الميزان التجاري.....	19
1.2. الميزان التجاري السلعي.....	19

العنوان .....	الصفحة
2.2. الميزان التجاري الخدمي.....	19
3. أهمية الميزان التجاري.....	19
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....	20
1. سعر الصرف.....	20
2. الظروف السياسية.....	20
3. التضخم.....	20
4. معدل نمو الناتج المحلي.....	20
5. تغيرات أسعار الفائدة .....	20
خاتمة الفصل الأول.....	21
<b>الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري</b>	
تمهيد الفصل الثاني.....	23
المبحث الأول : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.....	24
المطلب الأول : مفهوم التوازن لميزان المدفوعات وأنواعه.....	24
1. تعريف توازن ميزان المدفوعات.....	24
1.1. التوازن المحاسبي.....	24
2.1. التوازن الاقتصادي.....	24

العنوان .....	الصفحة
2 أنواع عمليات التوازن .....	25
1.2. العمليات التلقائية أو المستقلة .....	25
2.2. العمليات التعويضية أو الموازنة .....	25
المطلب الثاني : مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات و أنواعه وأسبابه .....	25
1. مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات .....	25
2. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات .....	26
1.2. الاختلال العرضي .....	26
2.2. الاختلال الموسمي .....	26
3.2. الاختلال الدوري .....	26
4.2. الاختلال الهيكلي .....	26
3. أسباب اختلال ميزان المدفوعات .....	27
المطلب الثالث : أساليب تسوية الاختلال لميزان المدفوعات .....	28
1. علاج الاختلال بالاعتماد على آلية قوة السوق .....	28
1.1. النظرية التقليدية .....	28
2.1. النظرية الكنزوية .....	29
3.1. التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية .....	30

العنوان .....	الصفحة
2. علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة .....	32
المطلب الرابع : اثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.....	34
1. علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات .....	34
2. آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات .....	35
3. اثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات .....	36
المبحث الثاني : التوازن و الاختلال في الميزان التجاري.....	38
المطلب الأول : أسباب الاختلال في الميزان التجاري.....	38
1. أسباب اقتصادية.....	38
2.1. أسباب هيكلية.....	38
3.1. أسباب دورية.....	38
1.3.1. الأزمات الاقتصادية المتكررة.....	38
2.3.1. تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا.....	38
3.3.1. العوائق التجارية.....	38
2. أسباب غير اقتصادية.....	38
1.2. التقدم التكنولوجي.....	39
2.2. النمو الديمغرافي.....	39

العنوان .....	الصفحة
3.2. الظروف السياسية.....	39
4.2. الإضرابات العمالية.....	39
المطلب الثاني : الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.....	41
1. تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري .....	41
1.1 . تأثير سعر الصرف على الواردات.....	41
2.1. تأثير سعر الصرف على الصادرات.....	42
2. دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري .....	44
1.2. منهج المرونات.....	45
1.1.2. مفهوم منهج المرونات.....	45
2.1.2. صياغة منهج المرونات.....	45
3.1.2. افتراضات منهج المرونات.....	46
2.2. منهج الإستعاب.....	47
1.2.2. مفهوم منهج الإستعاب.....	47
2.2.2. فرضيات النموذج.....	47
3.2.2. الصياغة الرياضية لنموذج الإستعاب.....	47
المطلب الثالث : سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة وأثارها .....	48

العنوان ..... الصفحة

1. مفهوم سياسة تخفيض القيمة العملة الخارجية..... 48

2. أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة..... 49

3. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة..... 49

4. أثر التخفيض على الصادرات والواردات..... 50

51 ..... خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات والميزان

### التجاري دراسة حالة الجزائر 2000-2015

53 ..... تمهيد الفصل الثالث

54 ..... المبحث الأول : دراسة تحليلية لسعر الصرف في الجزائر 2000-2015

54 ..... المطلب الأول : تطور أنظمة تسعير الصرف الدينار الجزائري

54 ..... 1. لمرحلة الأولى: نظام الربط بالفرنك 1964-1973

55 ..... 2. المرحلة الثانية: الربط بسلة من العملات 1974-1986

56 ..... 3. المرحلة الثالثة سبتمبر 1986 - مارس 1987

57 ..... 4. المرحلة الرابعة نهاية 1987-1994

58 ..... 5. المرحلة الخامسة 1994 وما بعدها

العنوان .....	الصفحة
المطلب الثاني : سياسة سعر الصرف في الجزائر .....	60
1. سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر.....	60
1.1. نظام الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون النقد و القرض 90-10.....	60
2.1. تطور الرقابة على الصرف في الجزائر خلال الفترة 1965-1986 .....	60
1.2.1. المرحلة الأولى 1962-1970 .....	60
2.2.1. المرحلة الثانية 1971-1977 .....	61
3.2.1. المرحلة الثالثة 1978-1986 .....	61
3.1. نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 .....	61
2. التعويم للدينار الجزائري .....	63
1.2. سوق الصرف ما بين البنوك للدينار.....	63
2.2. الدينار الجزائري و ظاهرة الخوف من التعويم .....	63
1.2. من زاوية ميزان المدفوعات .....	64
2.2.2. من زاوية تسيير الاحتياطات .....	65
3.2.2. من زاوية مقاومة الصدمات .....	65
3. سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري .....	66
المطلب الثالث : سوق الصرف الرسمي و الموازية في الجزائر .....	68

العنوان .....	الصفحة
1. سوق الصرف الرسمية.....	68
1.1. العمليات في سوق الصرف.....	68
2.1. الالتزامات في سوق الصرف .....	68
3.1. تنظيم وتسيير سوق الصرف.....	68
4.1. تجزئة سوق الصرف الجزائري.....	69
1.4.1. سوق الصرف ما بين البنوك العاجل .....	69
2.4.1. سوق الصرف ما بين البنوك لآجل .....	71
2. سوق الصرف الموازية في الجزائر .....	71
1.2. أسباب ظهور سوق الصرف الموازية.....	72
2.2. محددات سعر الصرف في السوق الموازية.....	73
1.2.2. محددات العرض.....	73
2.2.2. محددات الطلب.....	74
المبحث الثاني : دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري 2000-2015 .....	74
المطلب الأول : خصائص ميزان المدفوعات الجزائري.....	74
المطلب الثاني : تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و أرصدته .....	77
1. خلال تسعينات القرن العشرين .....	77

العنوان .....	الصفحة
1.1. على مستوى الميزان التجاري .....	78
2.1. على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد .....	79
3.1. على مستوى ميزان حساب رأس المال .....	79
4.1. على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية .....	79
2. تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2015 .....	80
المبحث الثالث دراسة تحليلية للميزان التجاري 2000-2015 .....	82
المطلب الأول تطور الميزان التجاري 1990-2015 .....	82
المطلب الثاني هيكل الصادرات والواردات الجزائري .....	84
1. بالنسبة للصادرات .....	85
2. بالنسبة للواردات .....	87
المطلب الثالث : انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي واهم شركائه التجاريين .....	88
1. أهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث المناطق الاقتصادية .....	88
2. أهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث الدول .....	90
خلاصة الفصل الثالث .....	91
خاتمة عامة .....	92
قائمة المراجع .....	93

---

العنوان .....	الصفحة
الجدول رقم 01 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار 1974-1987 .....	57
الجدول رقم 02: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار 1988 – 1993 .....	58
الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار 1994-2000 .....	58
الجدول رقم 04: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار 2001-2015 .....	59
الجدول رقم 05: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1994-2015 .....	67
الجدول رقم 06 : تطور الميزان التجاري خلال المرحلة 1990 – 2015 .....	82
الجدول رقم 07: تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات 2004 – 2015 .....	84
الجدول رقم 08 : مختلف الأقاليم الاقتصادية ( واردات ، صادرات ) 2014-2015 .....	89
الجدول رقم 09: أهم العملاء و الموردین التجاريين للجزائر لسنة 2015 .....	90

العنوان .....الصفحة

الشكل رقم 01: العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري ..... 40

الشكل رقم 02: معدل الصرف و العرض و الطلب على الواردات ..... 41

الشكل رقم 03: معدل الصرف و العرض و الطلب على الصادرات..... 43

الشكل رقم 04: تخفيض قيمة العملة و رصيد الميزان التجاري..... 50

الشكل رقم 05: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2015 ..... 67

الشكل رقم 06: تطور إجمالي الصادرات و الصادرات من المحروقات خلال ..... 86

الفترة (2004-2015).

الشكل رقم 07: هيكل الواردات من السلع في سنة 2015 حسب المنتجات..... 88

## توطئة :

ظهرت حاجة الافراد في القرن العشرين الى التبادل الدولي الذي هو المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باثتماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الأموال، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملة ويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أن الأول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم تسويته بالعملة الوطنية، وبسبب هذا الاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات، أدت إلى ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة، إذ يقاس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز و التوازن وت ارجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر ازدادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية.

وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي

هو سعر النفط ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، ويترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

## 1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:  
ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات عامة و الميزان التجاري خاصة في الجزائر خلال الفترة من (2000-2015) ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع و اتجاهات سعر الصرف في الجزائر ؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات ؟
- ما هي العلاقة بين العناصر الثلاث ؟

## 2- فرضيات الدراسة:

- تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، و عليه تفترض الدراسة مايلي:
- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية كلا من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري .
- توجد علاقة في المدى الطويل بالإضافة الى علاقة طردية بين العناصر الثلاث.
- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية وهذا يعزز من توازن ميزان المدفوعات.

### 3- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة دراسة و تحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري والمدفوعات الجزائري من منظور اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزانين التجاري وميزان المدفوعات الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة و ابرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

### 4 - أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار الموضوع لعدة أسباب منها :

- الحرص على دراسة وفهم سعر الصرف العملة في الجزائر و أثره على الميزان التجاري وكذا معرفة كيفية اتخاذ قرار سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري و أثره على المستوى العام للأسعار.
- الموضوع ضمن التخصص ويمكن تفعيل جميع المواد المدروسة في السنة الأولى والسنة الثانية.
- الرغبة في دراسة و البحث في هذا الموضوع .

### 5- الدارسات السابقة:

- الدراسة التي قامت بها الطالب : بغداد زيان ،"تغير ات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2013/2012.
- الدراسة التي قامت بها الطالب : كمال العقريب،"أثر تغير سعر الصرف على ميز ان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر"- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2006/2005.
- الدراسة التي قامت بها الطالب : بر ايس خليفة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان : در اسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر ( خلال الفترة 1970 -2015 ).

## 6- منهجية الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والاعتماد وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات بنك الجزائر و المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية الجزائري لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

## 6 - هيكل البحث :

لانجاز هذا الموضوع و للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاث فصول، تختتم بخاتمة عامة تتضمن ملخص عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول يعالج مفاهيم عامة حول سعر الصرف و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات مقسم الى ثلاث مباحث المبحث الأول يتكلم عن المفاهيم الخاصة بسعر الصرف و يضم ثلاث مطالب

المطلب الأول ماهية سعر الصرف

المطلب الثاني النظريات المفسرة لسعر الصرف

المطلب الثالث العوامل المؤثرة في سعر الصرف

المبحث الثاني يتكلم عن مفاهيم حول ميزان المدفوعات و يضم مطلبين

المطلب الأول تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

المطلب الثاني عناصر ميزان المدفوعات

المبحث الثالث خاص مفاهيم حول الميزان التجاري و يضم مطلبين

المطلب الأول مفهوم الميزان التجاري وأقسامه وأهميته

المطلب الثاني العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

الفصل الثاني يحدث عن علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري يضم

مبحثين

المبحث الأول التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و يضم اربع مطالب

المطلب الأول مفهوم التوازن لميزان المدفوعات و أنواعه  
المطلب الثاني مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات و أنواعه وأسبابه  
المطلب الثالث اساليب تسوية الاختلال لميزان المدفوعات  
المطلب الرابع اثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات  
المبحث الثاني التوازن و الاختلال في الميزان التجاري ويضم ثلاث مطالب  
المطلب الأول أسباب الاختلال في الميزان التجاري  
المطلب الثاني الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري  
المطلب الثالث سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة  
اما الفصل الثالث فخصص للدراسة التحليلية لاثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات والميزان التجاري واخذنا الجزائر كحالة دراسة  
المبحث الأول دراسة تحليلية لسعر الصرف في الجزائر 2000-2015  
المطلب الأول تطور أنظمة تسعير الصرف الدينار الجزائري  
المطلب الثاني سياسة سعر الصرف في الجزائر  
المطلب الثالث سوق الصرف الرسمي و الموازية في الجزائر  
المبحث الثاني دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري 2000-2015  
المطلب الأول خصائص ميزان المدفوعات الجزائري  
المطلب الثاني تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و ارسدته  
المبحث الثالث دراسة تحليلية للميزان التجاري 2000-2015  
المطلب الأول تطور الميزان التجاري 1990-2015  
المطلب الثاني هيكل الصادرات والواردات الجزائري  
المطلب الثالث انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي واهم شركائه التجاريين  
وختمنا الفصل بتوضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري و ذلك من خلال التطرق لتأثير تقلبات سعر الصرف و دوره في علاج الخلل في الميزان التجاري ميزان المدفوعات وكذا شرح سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية و شروط نجاحها.

# الفصل الأول

## تمهيد الفصل الاول:

تستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراء المبادلات التي تتم داخل حدودها، والتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، فالتباين في أنواع العملات المستخدمة حتما سيقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الدول المختلفة سببها كيفية قياس هذه القيم النقدية وكيف تتم معادلتها ومن ثم تسويتها، ونظرا الى ان العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل أساسا في المبادلات الدولية، فقد قامت الحاجة إلى وجود سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشتري منه العملات الأجنبية. فإذا فرضنا وجود عملة واحدة عالمية تقبل جميع دول العالم التعامل بها داخليا وخارجيا، لما كانت هناك حاجة لوجود سعر الصرف الدولي، وكان التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في جميع الدول.

من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف والميزان التجاري و ميزان المدفوعات لان هذان الميزانان هما الأساس في التبادل على المستوى الخارجي لكل دولة فقيمة العملة مرتبطة أصلا بالاقتصاد خاصة التجارة والمتمثلة في الاستيراد والتصدير ولهذا يجب التطرق بشكل نظري الى كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات و الميزان التجاري و من خلال الفصل الأول سرتطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول : المفاهيم الخاصة بسعر الصرف.**

**المبحث الثاني : المفاهيم الخاصة بميزان المدفوعات**

**المبحث الثالث : المفاهيم الخاصة بالميزان التجاري.**

### المبحث الأول: المفاهيم الخاصة بسعر الصرف:

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها، تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها " كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها " ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى، وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية سعر الصرف، العوامل المؤثرة في سعر الصرف، سياسة سعر الصرف وكذا كيفية تحديد سعر الصرف باختصار.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف:

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان وظائفه وأشكاله.

**1. مفهوم سعر الصرف :** هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر

الصرف إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه:

" نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية<sup>1</sup>."

"السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف<sup>2</sup>."

"سعر صرف عملة أجنبية مقوماً بوحدة من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها<sup>3</sup>."

مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي هو

سعر العملة، ألنّه يقدم قيمة عملة بقيمة عملة أخرى."

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:

1 محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية -مصر، 2004، ص 17.

2 حورية مغربي، "دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر" -، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -مسكرة-، 2013/2014، ص 3

3 محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 97.

**التسعير المباشر :** وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملية الوطنية، وفي الوقت الراهن، قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر. وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا.

**التسعير غير المباشر :** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر<sup>1</sup>.

**2. وظائف سعر الصرف :** تتمثل وظائف سعر الصرف في ما يلي:<sup>2</sup>

**2.1. وظيفة قياسية :** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

**2.2. وظيفة تطويرية :** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة. وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

**2.3. وظيفة توزيعية :** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

### 3. أشكال سعر الصرف:

من الواضح جليا أنه لا يمكن أن تتحدد العالقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات المعلن عنها في فترة زمنية معينة وإنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها دلالتها الاقتصادية وبالتالي استعمالها الخاص بها.

<sup>1</sup> هجيرة عبد الجليل، " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر " -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان 2011/2012، ص 31.

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

**1.3. سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم

تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية<sup>1</sup>.

**2.3. سعر الصرف الحقيقي:** وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>2</sup>، ويهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × ( مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية).

وتمثل هذه العالقة يكون وفق الرموز التالية:

$$TCR = E \cdot \frac{P^*}{P}$$

**3.3. سعر الصرف الفعلي:** يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم، إعانات مالية...إلخ.

و يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية<sup>3</sup>.

### 3.4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي أنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج. لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

<sup>2</sup>نادية لطلوحي، " أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر" -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص 04.

<sup>3</sup>المرجع أعلاه، ص05.

## المطلب الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف:

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية إيجاد تفسير لكيفية تحديد سعر الصرف بين الدول بالاستناد

إلى المتغيرات الاقتصادية، وفيما يلي أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف:

- 1. نظرية تعادل القوة الشرائية:** تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج، و ترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة و يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة و توقع تحركات معدل الصرف، وان كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فان صياغة هذه النظرية بصورتها ( المطلقة - النسبية ) يرجع إلى الاقتصادي السويدي Gustav Cassel " " في بداية العشرينيات من القرن العشرين<sup>1</sup>.
- 2. نظرية تعادل أسعار الفائدة:** وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لن يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة، فهذه الطريقة تعتبر مهمة تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة<sup>2</sup>.
- 3. النظرية الكمية:** تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الاستيراد و تخفيض الصادرات و هذا ما يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، و إنخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية لارتفاع<sup>1</sup>.

1 هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2 محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003

2003، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة شلف ، 2004-2005، ص 82.

3 فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009، ص 288.



**4. نظرية الأرصد:** تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة، تتحدد على أساس ما يطرأ على

أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق الميزان التجاري لدولة ما فائضا فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود الى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في الميزان التجاري، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود الى انخفاض قيمتها الخارجية.

على غرار العالقة الخاصة بتكافؤ معدلات الفائدة والعالقة الخاصة بتكافؤ القدرات الشرائية، فان الصلة بين سعر الصرف والرصيد الجاري تبدو أيضا عديمة الاستقرار، ولتوضيح هذا الاستنتاج تكفي الإشارة إلى عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، الذي وعلى الرغم من اتساعه في عقد التسعينات وحتى يومنا هذا لم يؤثر مطلقا على الدولار، إذ يبدو جليا في هذه الحالة ان تحركات رؤوس الأموال لعبت دورا هاما في التخفيف من تأثير العجز في الميزان الجاري على قيمة العملة.<sup>1</sup>

**5. نظرية كفاءة السوق:** السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا

يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم... إلخ. وفي السوق الكفاء<sup>2</sup> \_ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الأتي على أسعار الصرف الآنية و الآجلة \_ . تكاليف المعاملات ضعيفة.

\_تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

\* التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآتي (نقد).

\* لا يمكن ألي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

**6. نظرية ماندل\_ فلمنغ في تحديد أسعار الصرف:** يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل

و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام بها **ماركوس فلمنغ** 1962 و **روبرت ماندل**

1963، يركز النموذج على تحليل فاعلية

<sup>1</sup> أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت -لبنان-، 2013، ص47.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص122-123.

التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 و روبرت ماندل 1963 ، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسيات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم. ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا و ظاهريا، و حتى يتحقق التوازن البد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

و مما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك عالقة إيجابية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك عالقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية، تؤدي الزيادة في النشاط المحلي و أسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي و انخفاض قيمة العملة المحلية<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على سعر الصرف:**

عادة ما تعتبر العملة قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل جميع العملات الأخرى المهمة، وتعتبر ضعيفة إذا انخفض سعرها مقابل هذه العملات، وهناك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر صرف العملة لدولة ما والتي تتمثل في ما يلي:

**1. التغير في الميزان التجاري :** توجد عالقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>نادية لطلوحى، مرجع سبق ذكره، ص ص7.

**2. معدل التضخم :** عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى أسعار السلع في دولة معينة مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم لعملتها وإذا ما واجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية ومنافسة من خلال تخفيض عملتها مقابل عملات الدول الأخرى. وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وارداتها أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها.<sup>1</sup>

**3. السياسة الضريبية :** إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخل وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.<sup>2</sup>

**4. التغير في معدلات الفائدة الحقيقية :** ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

**5. التدخلات الحكومية :** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي لبلد ما تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها. ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية

<sup>1</sup>شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2012، ص 151.  
<sup>2</sup>حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: مفاهيم حول ميزان المدفوعات:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

### المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته:

#### 1. تعريف ميزان المدفوعات : هناك عدة تعريفات أعطيت لميزان المدفوعات نذكر منها:

- يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين " ميزان المدفوعات " و "ميزان الدائنية و المديونية للدول "والذي يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.<sup>2</sup>
  - ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان ويسمى ميزان المدفوعات.<sup>3</sup>
  - ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.<sup>4</sup>
  - وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.<sup>5</sup>
- ومن خلال الجمع بين هذه التعاريف يمكن إعطاء التعريف التالي: "ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

1 حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

2 زينب حسين عوض اهلل، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 44.

3 محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

4 عبد الرحمن يسرى أحمد و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005، ص 323.

5 السيد محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

## 2. أهمية ميزان المدفوعات:

تكمُن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي<sup>1</sup>:

يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملة المحلية.

يسمح بتحديد بعد وطبيعة العالقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة. أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.

يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات إتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

### المطلب الثاني: عناصر ( هيكل ) ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد<sup>2</sup>.  
ويقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعية، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ويختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر انقافا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و أخيرا حساب السهو والخطأ<sup>3</sup>.

أول عنصر لميزان المدفوعات هو حساب العمليات الجارية يشمل المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم

1 محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص92.

2 عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص204.

3 محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2009، ص ص 206-207.

حساب الدخل .ويقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات ؛ ويقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية .وأما حساب التجارة غير المنظورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، وال يترتب عليها دين أو حق معين .ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات ، فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن.

أما ثاني عنصر هو حساب رأس المال، حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد .والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل ؛حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها أجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات لأجانب هنا يقيد مدينا (-) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات .و في مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ الحق عندما يتم تصفية الاستثمار ، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد أي تواجه تدفق رؤوس أموال للداخل، وهنا يقيد دائنا (+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات أنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية طولها أقل من سنة مثل العملات الأجنبية، والودائع المصرفية، و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات.وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول وال شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو بالعكس.

أما العنصر الثالث فيتمثل في حساب عمليات التسويات الرسمية، حيث يسجل حركات ( التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب التغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير

1كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص218-220.

في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة .وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل و حقوق السحب الخاصة و مركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي.

و تسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين الأجانب، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب، والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين .والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطيات الدولية ، و التسوية تكون لصافي العجز أو الفائض، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي أن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي .حيث تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات الأول هو التوازن المحاسبي الذي يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج و أما الثاني فهو التوازن الاقتصادي وهو تركيز النظر في الحسابات التي يشمل ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حدى، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال<sup>1</sup> .

و أخيرا حساب السهو والخطأ وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس .بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة( رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين .ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات .ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيديين وهذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثال عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيرادا غير مسجل لرأس المال.

<sup>1</sup>فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 257.

### المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:1

#### 1. التضخم:

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظر أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

#### 2. معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

#### 3. الاختلاف في أسعار الفائدة:

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

#### 4. سعر الصرف:

يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

1 بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان، 2003، ص64.

### المبحث الثالث : مفاهيم حول الميزان التجاري

**مفهوم الصادرات والواردات :** : لقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع و الخدمات التي تصدر أو تستورد، أو بمفهوم آخر تكمن عملية التصدير في أي تعامل في السلع والخدمات من مقيمين إلى غير مقيمين، أما عملية الاستيراد من غير مقيمين إلى مقيمين.

و بعبارة أخرى فإن الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن والصادرات ذلك الجزء المقتطع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات ويطلق عليه اسم الميزان التجاري<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري واقسامه و اهميته

**1. مفهوم الميزان التجاري:** يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

و يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الأسس النظرية: ، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 150.

<sup>2</sup> تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2012، ص 76 .

<sup>3</sup> فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن ، 2001،ص234.

2. أقسام الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من قسمين هما 1:

1.2. الميزان التجاري السلعي: هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، ويطلق عليه المعاملات المنظورة (حساب التجارة المنظورة)، والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلاً ملموساً (التدفقات السلعية)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي بلدان العالم.

2.2. الميزان التجاري الخدمي: هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة ويطلق عليه أيضاً المعاملات غير المنظورة وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية معينة، إن الميزان التجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي إلى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي فتخفيض القيمة الخارجية للعملة على المدى القصير يؤدي إلى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي أما في الأجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات.

3. أهمية الميزان التجاري 2:

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عالياً، وأن لبضائعها سعراً تنافسياً وجودة في السوق المحلية والخارجية يصاحب ذلك ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.

1 برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 42.

2 السيد محمد السيريتي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

## المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل ومن أهمها :

**1. سعر الصرف :** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

**2. الظروف السياسية :** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة

**3. التضخم :** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية<sup>1</sup>.

**4. معدل نمو الناتج المحلي :** يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن **PIB** هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية<sup>2</sup>

**5. تغيرات أسعار الفائدة :** التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تارجع الصادرات و بالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

<sup>2</sup> برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر 2007، ص69.

<sup>3</sup> بسام الحجار ، المرجع نفسه، ص64.

## خاتمة الفصل الأول :

يأتي المفهوم دائما في بداية الموضوع لإزالة الغموض و شرح المصطلحات ولهذا فقد كشفت لنا التعاريف عن معنى المصطلحات الاقتصادية الموجودة وخاصة سعر الصرف و ميزان المدفوعات و الميزان التجاري محل الدراسة و لمعرفة كيفية تأثيرها على الاقتصاد و لمعرفة تأثير الاقتصاد عليها و يمكن القول ان الاقتصاد يترابط في جزئياته وان سعر الصرف هو جزء من عملية التعاملات الاقتصادية وان كلا الميزانين له تأثيره وله مؤثرات قد تخل بتوازنهم او العكس

# الفصل الثاني

## تمهيد الفصل الثاني :

يجدر بنا البحث عن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري و العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات و اكتشاف آلية التأثير التي يفرزها تغير سعر الصرف على توازن واختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولان عوامل الاقتصاد مرتبطة ببعضها البعض فان الأولى ان ندرس علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات و الميزان التجاري ولان التوازن والاختلال هما من الآثار التي تنعكس على الميزانيين فكان بالأحرى ان نركز على هذا الجنب كونه يكتسي طابع الموضوع المراد دراسته .

ولذلك قسمنا الفصل الثاني إلى مبحثين يتحدثان عن :

المبحث الأول : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني : التوازن و الاختلال في الميزان التجاري.

### المبحث الأول : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات:

سنحاول في هذا المبحث التطرق مفهوم التوازن لميزان المدفوعات، و أنواعه وكذلك مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات و أنواعه و طرق تسويته.

### المطلب الأول : مفهوم التوازن لميزان المدفوعات وأنواعه:

#### 1. تعريف توازن ميزان المدفوعات:

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة. يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعية معرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك البد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي كمايلي<sup>1</sup>:

#### 1.1. التوازن المحاسبي: و هو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونظرا

للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

#### 2.1. التوازن الاقتصادي: يشير إلى تلك الحالة التي تتساوى في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من

صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج. ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات و الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.

1محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص ص 94-95

## 2 أنواع عمليات التوازن:

ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة كالاتي<sup>1</sup>:

### 1.2. العمليات التلقائية أو المستقلة :

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ، ومثل هذه العمليات، عمليات التصدير و استيراد السلع و الخدمات ، تلقى الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها .أي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

### 2.2.العمليات التعويضية أو الموازنة :

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، أن هذه المعاملات التي تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في :حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغيير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

**المطلب الثاني : مفهوم اختلال ميزان المدفوعات، أنواعه و أسبابه:**

### 1. مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات:

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية،<sup>2</sup> فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل البد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية فيعالج هذا العجز<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء بن طالب،مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

<sup>2</sup>محمد العربي ساكر ، مرجع سابق، ص95.

<sup>3</sup>إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص300.

## 2.أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

يتعرض ميزان المدفوعات عادة لاختلال حيث نميز بين أنواع مختلفة، اختلال عرضي، اختلال موسمي،

اختلال دوري و اختلال هيكلية<sup>1</sup>:

### 1.2.الاختلال العرضي : ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل

الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.

### 2.2. الاختلال الموسمي: ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل

الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.

### 3.2. الاختلال الدوري :يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات

الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.

### 4.2.الاختلال الهيكلي : وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من

مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ولهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع لها اقتصاد ما؛ يعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية وهذا لوجود عالقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع للقطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها وكذلك توجد أسباب هيكلية وتتعلق هذه الأسباب بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية

<sup>1</sup>نسيمة ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص ص 18-19.

## الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري

وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى أسباب دورية تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة و هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الدول و تدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دوريا ،فهي لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة ،فهي تتفاوت من حيث أوقات بدايتها و حداثتها وأخيرا الظروف الطارئة حيث تحصل أسباب عرضية تؤدي إلى حدوث اختلال كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية وفي حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثال ،فهذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات الدولة المعنية ،و ما يترتب عليه من انخفاض في حصيله هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا ،وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

### 3. أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

عادة ما تواجه الدول ظروف معينة قد تؤدي الى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض.

يمكن جمع الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في العناصر التالية:<sup>2</sup>

-عوامل عرضية ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية، مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها ،إضافة إلى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها .  
-عوامل يمكن التنبؤ بها ، و تجنبها في اغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية و المالية مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها و وارداتها ، وبالتالي على ميزان مدفوعاتها.

-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ،حيث توجد عالقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة.

-التغير في ظروف كل من العرض و الطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطن و توزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة ، وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.

1محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص96.

2فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص263.

**المطلب الثالث: أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات:**

تسعى أي دولة من الدول جاهدة إلى الحفاظ على التوازن الخارجي فهو يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها والتوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفا مستقلا وإنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية، فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيق التوازن الخارجي و الأهداف الداخلية في نفس الوقت وبصفة مستمرة ، ولكن البد من الناحية العملية من قبول بعض الاختلالات بشرط ألا تدوم وقتا طويلا ، وفي الأجل القصير ، قد يسهم عدم التوازن الخارجي في تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الداخلية، إذ يساعد وجود عجز خارجي في ميزان السلع و الخدمات على امتصاص ضغوط تضخمية عابرة، كما أن تحقيق فائض في ذلك الميزان قد يحول دون تدرج البطالة الدولية في أوقات الكساد ولكن لا يمكن أي من هذه الحالات أن يستمر إلى ما لا نهاية فال يمكن للعجز أن يستمر دون أن تتعرض الدولة للإعسار أو التوقف عن الدفع نتيجة للإسراف في الاقتراض أو استفادة الاحتياطات الخارجية أو التسهيلات الائتمانية المتاحة، كما أنه لا يمكن للفائض أن يستمر طويلا قبل أن يؤدي إلى تراكم احتياطات من العملات الأجنبية تزيد عن حاجة الدولة، ومن ثم فإن إعادة التوازن الخارجي أمر حتمي يقتضي تعديل مسار التوازن الديناميكي الداخلي.

وهناك ثالث طرق لعلاج الاختلال وهي كالآتي:

**1. علاج الاختلال بالاعتماد على آلية قوة السوق:**

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال، على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الائتمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة فضال عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه المتغيرات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة<sup>1</sup>.

**1.1. النظرية التقليدية:**

وتتخلص النظرية التقليدية في أن توازن المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل و الخارج الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير و الاستيراد. فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة.

<sup>1</sup>زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص75.

ويعبر الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع و الخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور .

وعلى الرغم من صعوبة التسليم بتحقق ما تقوم عليه النظرية التقليدية من افتراضات، البد من توافرها إذا ما أريد للتوازن أن يتم، فلقد ظلت في خطوطها العريضة هي المسيطرة فترة طويلة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية . وكان من الواجب انتظار كينز لإلقاء الضوء على تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتفسير الظاهرة التي حيرت توشيغ في أواخر العشرينات هذا القرن<sup>1</sup>.

**1.2. النظرية الكينزية:** ومضمون هذه النظرية أن الاخلال في العالقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاخلال وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي، أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض وتسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة الأخرى، وهكذا توجد العالقة تبادلية بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية ستؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا لوجود عالقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

ويمتاز التحليل الكينزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية . ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين الحربين لا يمحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها. فهذه النظرية لا تقدم لنا تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، لذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغيرات الدخل القومي، أضف إلى هذا إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض نفسه الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية . وعليه فالدول التي تصاب باخلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين، إما استقرار التشغيل والدخل القومي وإما التوازن الدولي.

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص51.

علاوة على ذلك لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، فنظرية الدخل وان كانت تعطى تفسيراً معقولاً في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش وحيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة. ومن هنا نرى أن كمال من تغيرات الدخل و الأثمان إنما تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به. كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف، كما رأينا إنما ينصرف إلى التحليل الساكن وال يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن، و بالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة و لا بالأثر على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة.

فإذا تركنا هذه القيود فإنه يمكن النظر إلى الاستثمار لا باعتباره متغيراً تابعاً لتغيرات الدخل. وهكذا هو مبدأ المعجل. فوفقاً لهذا المبدأ يتوقف الطلب على الاستثمار على مدى الزيادة في الدخل القومي بين فترتين، وبذلك تؤدي الزيادة في الدخل القومي وبوجه خاص في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية. وبالمثل فإن التجارة الخارجية قد تؤثر في الدخل القومي عن طريق معجل التجارة الخارجية، فزيادة الصادرات قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة في فترات اللاحقة، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي<sup>1</sup>.

### 1.3. التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية:

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الأثمان، لا تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع و الخدمات. وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما، البد من أخذ مسألتين في الاعتبار فالأولى : هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية : هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية. والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقاً. وفي هذا الإطار البد من التمييز على الأقل بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 76-78.

## الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المفعوعات و الميزان التجاري

ومن الواضح أن تحويلا للأموال بقصد المضاربة لا يحدث نفس الآثار التي يحدثها تدفق منتظم لرؤوس الأموال من الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسعى وراء الاستثمار . و الاقتراض الذي نحن بصددده يطابق اقتراض النظرية المعروفة " بنظرية التحويلات " . ووسيلة التصحيح هنا تؤثر في نفس الوقت في سوق النقد و سوق الأوراق المالية . إذ يؤدي تحويل الأموال عن طريق سوق الصرف، في بادئ الأمر، إلى تخفيض الإمكانيات المتاحة أولئك الذين يقومون بتصدير الأموال ، كما يخفض سيولة الجهاز المصرفي . و يترتب على ذلك انكماش عام في الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة لرؤوس الأموال، و آثار عكسية في الدولة التي تنتقل رؤوس الأموال إليها . وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يجذب بدوره رؤوس الأموال الأجنبية . ولا يقتصر الأمر على ذلك، فلو كان مصدر تصدير رؤوس الأموال سوق الأوراق المالية، أو بمعنى أدق لو تمثل في رؤوس أموال طويلة الأجل، فإنه يستند إما إلى زيادة في الادخار الداخلي، وإما إلى تحويل الأرصدة نقدية من السوق الداخلية إلى الخارج كان من الممكن استثمارها . وفي كلتا الحالتين تكون النتائج انكماشية، إما نتيجة لخفض الاستهلاك، زيادة الادخار، خفض الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية . و يترتب على ذلك انخفاض في الدخل . وهنا يلعب المضاعف دوره فترتفع أسعار الفائدة و يظهر فائض في ميزان العمليات الجارية بسبب نقص الواردات وإتاحة الموارد للتصدير .

وبالنسبة للتغيرات الذاتية في رصيد المعاملات الجارية فإن فرض البداية هنا هو نفسه الفرض السابق في حالة التوازن عن طريق تغيرات الدخل و الأثمان، و السؤال الذي يثور يتعلق بما إذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق سوق النقد، أو سوق الأوراق المالية .

ففي سوق النقد يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى فيض العملات في سوق الصرف وتوسع في الائتمان و السيولة المصرفية، كما رأينا ونحن بصدد التوازن عن طريق تغيرات الائتمان، و يترتب على ذلك نفس النتائج أي تخفيض فائض المعاملات الجارية . وثمة آثار أخرى تحدث في نفس الوقت في سوق الائتمان، إذ أن تدفق السيولة يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، وبخاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تصدير رؤوس الأموال للاستفادة من أسعار الفائدة العالمية نسبيا في الخارج . وتؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بدورها، إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل . و الشرط الأساسي لنجاح التوازن المالي في هذه الحالة هو عدم تدخل السلطات النقدية و إتباع سياسات مضادة بقصد زيادة السيولة النقدية لتعويض العجز في ميزان المدفوعات، أو امتصاصها أوال بأول إذا ما زادت نتيجة فائض ميزان المدفوعات . و يدل استقراء التاريخ الحديث على أن هذا الشرط قلما يتحقق، و لا يدحض ذلك النظرية التي نحن بصدددها وإما يشير

تتناقض أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل . غير أن كون هذه الأساليب بعيدة عن الكمال بالإضافة إلى انتهاج سياسات حكومية متعارضة، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي وإلى طول مدته في بعض الأحيان، فضال عن اشتداد وطأة ذلك الاختلال<sup>1</sup>.

### 2. علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة:

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي.

وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات .

وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف، والقيود الكمية (نظام الحصص)، والضرائب الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات ... الخ . كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما

إجراءات لخفض الإنفاق وإما إجراءات لتحويل الإنفاق.

بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فإلبد من اتخاذ إجراءات خفض الإنفاق

المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، أو بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا . أما العلاج التلاسيكي يجمع الإجراءات معا .

فالتأثير في الاستثمار وخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق، في حين يميل انخفاض الأثمان إلى كونه تحولا من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز ، أما في الدولة التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في الواقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز . كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق، أنه يرفع أثمان الواردات في الدولة التي تعاني من العجز ، ويخفض أثمان الصادرات للمشتريين في العالم الخارجي.

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص52.

والتعريف الجمركية هي أيضا سياسة لتحويل الإنفاق .ويبدو أن الدول تفضل سياسة تحويل الإنفاق على سياسة تخفيض الإنفاق رغم أنها تقاوم أكثر وسائل تحويل الإنفاق فعالية وهو تغيير أسعار الصرف ، إذ الواقع أن الجانب الانكماشى في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعارضه الدول، إلى جانب التعريفات الجمركية تجد أن سياسة خفض الإنفاق التي استخدمتها الدول، يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم الأثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات... الخ.

ولكن سياسة تحول الإنفاق وحدها لا تحل المشكلة .فإذا كان لدى دولة ما عجز ، بسبب خروج الأثمان عن الخط المحدد لها، فإن السياسات التي تؤدي إلى تحول الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ووضع خطوط تصاعدية على الأثمان المحلية نتيجة الإنفاق، سيسوء مركز ميزان المدفوعات من جديد .و للحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فالبد على الأقل أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية.

وجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعالج الاختلال في ميزان المدفوعات، وله أنه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما، وذلك أنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادرة الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية .فالواقع أن تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة يمكنها أن تكون بدوياً عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات .وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان في الدخل بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وأخيرا نشير إلى أنه لعالج اختلال التوازن البد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، صص 79-83.

### المطلب الرابع : أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات:

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات و آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات و أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

#### 1.علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات:

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات ،سواء الجارية أو الرأسمالية ، التي تظهر في الجانب الدائن ،أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية ، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية<sup>1</sup>.

ف نجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات.والتي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال و هو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن. تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ،وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين و عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، تتوفر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه و تشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى ) قياسيا بالعملة الأجنبية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>ميراندا زغول، التجارة الدولية، بدون دار النشر،مصر،2010،ص144.

<sup>2</sup>سليمان شيباني،سعر الصرف و محدداته في الجزائر 1963-2006، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر دفعة 2008-2009،ص107.

## 2. آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات:

أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية ، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته فلي الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض فستقلل الدولة من عرض عملتها وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي ستتنقص الصادرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات.

### 3. أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات كما يلي:

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا عملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B. نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A ، ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعا للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزا في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة و المدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين : فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A ، وإما أن تتخفض قيمة عملة البلد A أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى.

ويؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A.

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في ميزان المدفوعات للبلد A تناقضا تدريجيا ثم يختفي أخيرا بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض و الطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري. لكنه في حالات معينة تكون مروونات الطلب على الواردات و الصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي؛ لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى . كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها و العملات الأخرى<sup>1</sup>.

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف و الثانية هي سياسة حرية سعر الصرف . لنفرض مثال أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل و الاستهلاك، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية . فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر الصرف بالعملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية . ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات و انخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية . ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي . ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في ميزان المدفوعات و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية . في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي . وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تنتوخواها من كل سياسة<sup>2</sup>.

1 أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص ص 161 – 162.

2 أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

## المبحث الثاني :التوازن الاختلال في الميزان التجاري

### المطلب الأول : أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية و الأسباب غير الاقتصادية:

**1. أسباب اقتصادية :**

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية ،فسيوذي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع و بالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة

#### **2.1. أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة

الخارجية سواء صادرات أو واردات، و هذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

#### **3.1. أسباب دورية :** و تشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في

ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بينها نذكر : 1

#### **1.3.1. الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية

وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة لها.

#### **2.3.1. تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب

بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

#### **3.3.1. العوائق التجارية :** التي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام

الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود ، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات.

#### **2. أسباب غير اقتصادية:**

-عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر ،أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

**1.2. التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما

يؤدي إلى تخفي تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بع المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية. 1

**2.2. النمو الديمغرافي :** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع

الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

**3.2. الظروف السياسية :** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات

خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

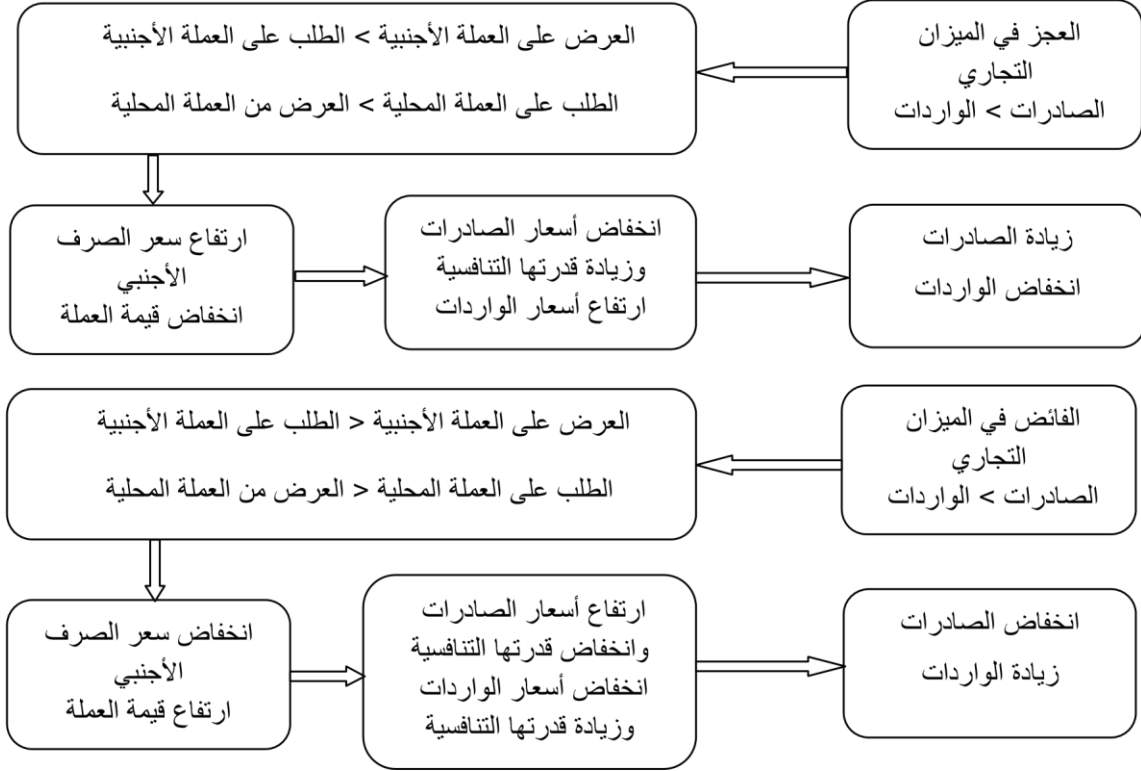
**4.2. الإضرابات العمالية :** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل

العميلة الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية و يتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجة بالدرجة الأولى للتصدير.2

---

1 عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب ،أساسيات الاقتصاد الدول، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2003، ص 123 .  
2زويب حسن عوض الله، الإقصاد ا ولي ، العلاقات الاقتصادية و النقدية و ا ولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004،ص

الشكل رقم 01 : العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري



المصدر : محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320.

المطلب الثاني: الأساس النظري للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق و تطورت أنظمة الصرف لمواجهة تلك التغيرات ومع تطور الفكر الاقتصادي و ظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف و حركة التجارة الخارجية.

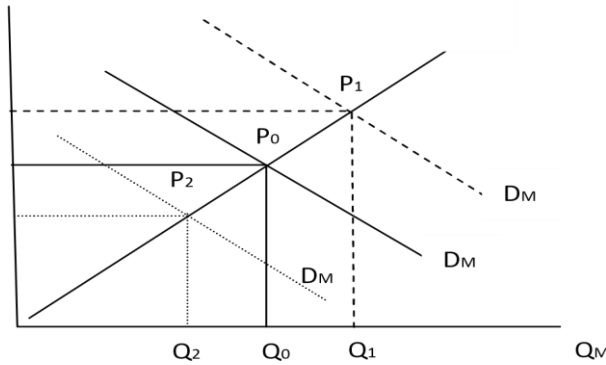
1. تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

1.1. تأثير سعر الصرف على الواردات :

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستتناقص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل



التالي: الشكل رقم (2): معدل الصرف و

العرض و الطلب على الواردات

المصدر : نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف شركة ناس لطباعة، مصر، 2006، ص 8 .

## الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المفعوعات و الميزان التجاري

من خلال الشكل رقم (2) و بافتراض دالة عرض الواردات **SM** ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف، في حين دالة الطلب على الواردات **DM** فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث :  
**QM** : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة و **FM** : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.  
و يوضح الشكل رقم (2) أنه عند النقطة **OP** يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني **OE** و الكمية المطلوبة من الواردات تكون **OQ** فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة **A** (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح **1DM** وتتحدد نقطة توازن جديدة عند **1P** بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من: **OQ** إلى: **1Q** .  
وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة **A** (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح **2DM** وتتحدد نقطة توازن جديدة عند **2P** بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من: **OQ** إلى: **2Q** .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة **OE1**، **E**، **E1** كما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي = (كمية الواردات)  $\times$  (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية)<sup>1</sup>.

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات و الواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

### 2.1. تأثير سعر الصرف على الصادرات :

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل<sup>2</sup>.

1 شراث رثيل الوليل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص 09.

2 سعدون حسين فرحان، انث تقلبات سعر الصرف الحقيقي في النجارة، مجلة تنمية الراءدي، العدد 31، العراق، 2009، ص 7.

## الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المفعوعات و الميزان التجاري

وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

➤ في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة

بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية: 1:

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم.

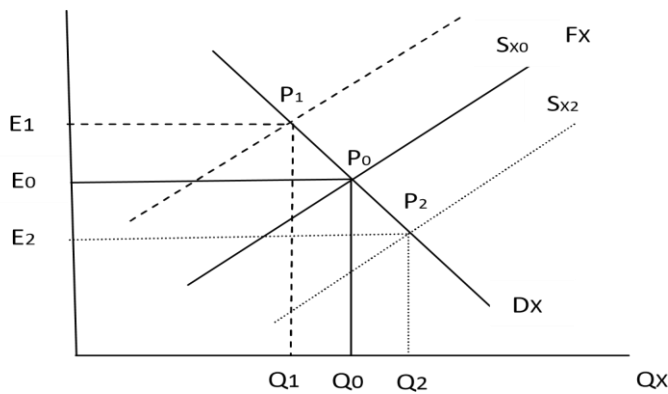
➤ أما في حالة رفع قيمة العملة المحلية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم

الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في من المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

و يتحدد سعر الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب و

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :  $S_{x1}$  الشكل رقم ( 3 ): معدل الصرف و العرض و الطلب على

الصادرات.



المصدر : نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5.

1 محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص183.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (3) أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة ( ولتكن الدولة **A** مثلا ) يتحدد بدالة طلب ثابتة **DX** لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات **SX** تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

**QX** : تشير إلى كمية الصادرات ( المطلوبة أو المعروضة )

**FX** : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة **0P** و التي تمثل نقطة توازن، و **0E** التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة (**A** انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى **SX1**، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند **1P** بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من: **0Q** إلى: **1Q**.

و على العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة ( **A** ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض لصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح **2x**، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند **2P**، بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من: **0Q** إلى: **2Q**، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية: **0E2**، **E1**، **E** كما هو موضح فيما يلي :

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي = الكمية الصادرات **X** سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية.1

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات ( الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها ( التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف )، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتراد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة.2.

## 2. دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري:

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات و الإستعاب، حيث يعتبر من بين الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

1رثأت ربي الوليل، مرجع سبق ذكره، ص 06.

2 سعدون حسين فرحان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

## 1.2.1 منهج المرونات Elasticities Approach :

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نيم الصرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة.

**1.1.2 مفهوم منهج المرونات :** يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع المي ازن التجاري للدولة، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، ونسب هذا المنهج إلى **Robison** وانطلق في تحليله على تحليل- **Lerner Marshal** و يرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية<sup>1</sup>.

**2.1.2 صياغة منهج المرونات :** تعتمد نظرية المرونات على صياغة مارشال - ليرنر وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات النسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري ونعتمد في اشتقاق النظرية على الميزان التجاري حيث:  $X^2$  : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية،  $M$  : قيمة الواردات بالعملة الوطنية،  $P$  : سعر الصرف،  $B$  : رصيد الميزان التجاري (الصادرات و الواردات .)،  $e$  : مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف،  $e_m$  : مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \quad e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M} \quad B = X - MP$$

بعد الاشتقاق و التعويض نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1)$$

وتعني المعادلة أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير ب:  $M(e_x + e_m - 1)$

وحتى يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري لا بد من تحقق:  $e_x + e_m > 1$

ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعا لحالات العجز و الفائض كما يلي :

### حالة العجز في الميزان التجاري :

تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث

تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر

<sup>1</sup>محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص235.

2المرجع نفسه، ص237.

الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، و ما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري<sup>1</sup>.

### حالة الفائض في الميزان التجاري :

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات و الذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري<sup>2</sup>.

فمن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في تسوية الخلل بالميزان التجاري لا بد من توفر شرط مرشال ليرنر، والمتمثل في:  $e_M + e < 1$  و إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق أقل من الواحد الصحيح أي:  $e_M + e > 1$  فإن التغيير في سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري للدولة، وفي حالة ما إذا كان مجموع المرونات السعرية السابق يساوي الواحد الصحيح أي:  $e_M + e = 1$  فإن التغيير في سعر الصرف لن يحدث أي تغيير في الميزان التجاري سواء تم تخفيض قيمة العملة أو رفعها، فالميزان سوف يبقى على حاله في هذه الحالة سواء كان في حالة فائض وحالة عجز.

### 3.1.2. افتراضات منهج المرونات :

و من بين الافتراضات التي يقوم عليها منهج المرونات نذكر:

- ✓ نقطة انطلاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن.
- ✓ نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد و استردادته.
- ✓ إن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للإقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية له (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري.
- ✓ الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغيير النسبي لتدفق ما وسعره.
- ✓ عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات.
- ✓ استقرار سوق الصرف الأجنبي.

1 محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 238.

2 صبحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 01، العراق، 2011، ص 93.

3 كامل البكري، الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 299.

## 2.2.2 منهج الإستيعاب " ApSORption " .

ظهر منهج الإستيعاب على يد "Sidney Alexander" ويستند على النموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي و يركز تحليته على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع).

### 1.2.2.2 مفهوم منهج الإستيعاب :

يتم تطبيق منهج الإستيعاب (الإمتصاص) أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن مئ ازن المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين<sup>1</sup>، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استيعابها محليا. عرف البروفيسور ألكسندر الإستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب ( الإنفاق الحكومي G و الاستهلاكي

### C والاستثماري I )

حيث أن: الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات - الواردات

### 2.2.2.2 فرضيات النموذج :

يعتمد منهج الإستيعاب على مجموعة من الفروض و المتمثلة في:<sup>2</sup>

✓ افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل.

✓ افتراض ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية.

✓ افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.

✓ افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

### 3.2.2 الصياغة الرياضية لنموذج الإستيعاب :

يعتمد منهج الإستيعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي:

$$Y=C+I+G+(X-M) \dots(1)$$

1 عرفات تقي الدين الحسني ، مرجع سبق ذكره، ص 128 .

2 شرأت ربيي محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 05 .

## الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المفعوعات و الميزان التجاري

**Y**: الدخل القومي، **C**: الإستهلاك، **I**: الإستثمار، **G**: الإنفاق الحكومي، **X**: الصادرات، **M**: الواردات. و بافتراض عدم وجود واردات **M** نجد أن الدخل القومي يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا حيث تصبح

$$Y=Cd+Id+Gd+X \dots (2) \quad \text{المعادلة:}$$

ويقصد بالإستعاب المحلي (**Ad**) الإنفاق على السلع المنتجة محليا والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$Ad=Cd+Id+Gd \dots (3) \quad \text{و بالتالي} \quad Yd=Ad+X \dots (4) \quad \text{أما}$$

الإستعاب الكلي (**A**) فهو يشمل على كل من الإستعاب المحلي **Ad** مضافا إليه الواردات **M**، و يعبر

عن الإستعاب الكلي بالمعادلة التالية:  $A = Ad + M$  أي  $Ad = A - M$  ومنه

يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الإستعاب  $5Y - A = X - M \dots (5)$  ومنه

فإن رصيد مئ ازن التجارة (**B**) يمكن تعريفه من خلال المعادلة رقم (5) أنه الفرق بين الدخل

القومي و الإستعاب الكلي:  $B = (Y - A) \dots (6)$  ومن خلال

المعادلة رقم (6) يمكن التمييز بين ثلاث حالات في الميزان التجاري للدولة 1:

**الحالة الأولى:** الدخل القومي أكبر من الإستعاب الكلي ( $A < Y$ ) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون

موجب ( $0 < B$ )، وهذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة.

**الحالة الثانية:** الدخل القومي أقل من الإستعاب الكلي ( $A > Y$ ) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون

سالبا ( $0 > B$ )، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري للدولة.

**الحالة الثالثة :** الدخل القومي يساوي الإستعاب الكلي ( $A = Y$ ) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يساوي

صفر ( $0 = B$ ) أي أن الميزان التجاري للدولة في حالة توازن.

**المطلب الثالث : سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية وآثارها.**

### 1. مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة :

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار

الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا

المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستخفض مقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية

الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة

المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.2.

1 رشاد زبي محمد الوائيل، مرجع سبق ذكره، ص 05.

2 عرفات تقي الدين الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 128.

## الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المفعوعات و الميزان التجاري

و يمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة انخفاض العملة} = (\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}) / \text{السعر القديم للعملة}$$

**2. أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة: 1** نظرا لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى، فقد ارتأينا ذكر أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة وتتلخص تلك الأسباب فيما يلي :

✓ معالجة العجز في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري).

✓ ارتفاع دخول المنتجين المحليين.

✓ ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة.

✓ تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

✓ معالجة البطالة في الاقتصاد القومي.

✓ إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية.

تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة

### 3. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة: 2:

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها :

✓ مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.

✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.

✓ لا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.

✓ ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.

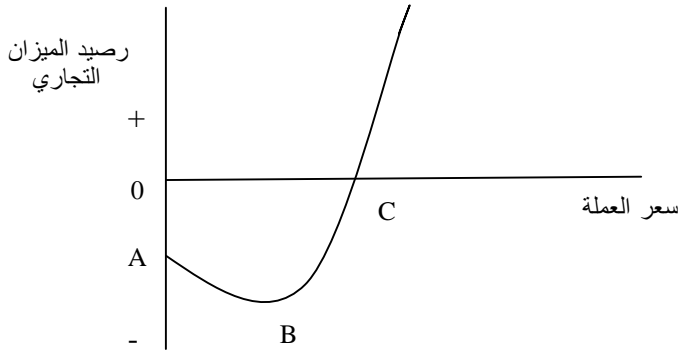
✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية و الأمانية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغا فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق

1 عرفات تقي الدين الحسني ، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-155.

2 صبحي حسون الساعدي و إباد حماد عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

## الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بين كل من ميزان المفعوعات و الميزان التجاري



الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادر ات،  
وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة  
بالعملة الوطنية مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب  
عليها أي انخفاض الواردات<sup>1</sup>.

**الشكل رقم (4): تخفيض قيمة العملة و رصيد الميزان التجاري.**

المصدر : بن الزاوي عبد الرزاق ، سلوك سعر الصرف الحق يقي و اثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة، 2011-2010، ص21.

النقطة **A** تمثل العجز في الميزان التجاري، والانتقال من النقطة **A** إلى النقطة **B** يوضح استمرار التدهور في الميزان التجاري نتيجة لتزايد ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة الأجنبية، و في المقابل انخفاض حصيلة الصادرات المقومة بالعملة المحلية، في حين أن الانتقال من **B** إلى **C** ارجع لتغير الأسعار المشجع للصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الواردات نتيجة لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية ما يمكن قوله هو أن النتائج المترتبة عن تخفيض قيمة العملة لا تظهر إلا إذا كان هذا التخفيض مصحوبا ببرنامج انتعاش يهدف إلى الحد من الطلب المحلي وتشجيع الصادرات.

### 4. أثر التخفيض على الصادرات والواردات :

يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

➤ **الأثر على الواردات :** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار

الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية و قيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية<sup>1</sup>.

➤ **الأثر على الصادرات :** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار

الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية و بالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

1- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة لتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009، ص185.

خلاصة الفصل الثاني :

لسعر الصرف دور بارز فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول لتوجيه الاقتصاد أو تنمية قطاع ما، خاصة سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي عالج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

ولسياسات الصرف أدوات متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد يتم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها باستعمال احتياطات الصرف، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع و أحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد وبهذا يمكن القول أنه توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز يؤدي بالضرورة إلى التأثير في صورة الميزان التجاري و ميزان المدفوعات مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول وتظهر علاقة سعر الصرف جلية في التأثير المباشر على الميزان التجاري خاصة و ميزان المدفوعات عامة .

بالإضافة إلى تحليلنا لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

### تمهيد الفصل الثالث :

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في التجارة الخارجية و النظام المصرفي و نظام و سياسة سعر صرف، فخلال نظام بريتون وودز كان النظام المعمول به هو نظام ثبات أسعار الصرف فكان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، و بعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته مثبتة على أساس سلة تتكون من 41 عملة. ولقد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 4891 إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري، و تم تخفيض قيمة الدينار سنة 4884 ومرة ثانية سنة 4881، وهنا جاء دور قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى الإصلاح النتائج السلبية لميزان المدفوعات و بذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و محاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها و بكل أنواعه لتسوية الميزان التجاري و ميزان مدفوعاتها و يهتم الباحث في مجالات التحليل و الوصف بدراسة و تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية التي تساعدنا على الإلمام الجيد للظاهرة المدروسة، كما يتطلب في هذا المجال معرفة أدوات التحليل، و بعد تعرضنا ضمن الجانب النظري ألهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لاسيما ذلك المتعلق بالنظريات المحددة لسعر الصرف، سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي القيام بدراسة تحليلية لمعرفة كيفية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك تناسبا مع تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر وقد اثرنا الموضوع بطريقة تحليلية تتناسب مع الواقع بين سعر الصرف وتأثير تقلباته على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ما بين الفترة 2000-2015 وكانت الحالة موضوع الدراسة هي الجزائر وقمنا بتقسيم هذا الفصل كمايلي:

**المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر.**

**المبحث الثاني : دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري ما بين 2000-2015.**

**المبحث الثالث : دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري ما بين 2000-2015**

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### المبحث الأول : دراسة تحليلية لسعر الصرف في الجزائر 2000-2015

سعت الجزائر إلى تحقيق توازن خارجي و ذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءات واستخدام الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر فقامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي .لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات مثل نهج تغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي .وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوات الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج.

### المطلب الأول : تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ما يلي:

#### 1. المرحلة الأولى: نظام الربط بالفرنك 1964-1973:

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقيات بروتوودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب. حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0,18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي .تجدر الإشارة هنا، عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و هذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، و هكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4,9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي

1 محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 154 - 155.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

الثلاثي و الذي يتطلب استقرار سعر الصرف، و يمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

\*دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنك فرنسي أو فرنك فرنسي واحد = 0,888 دج بين أوت 1961 و ديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 .

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتوودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعمومة) ، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تتازلية) لسعر الصرف، و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

### 2. المرحلة الثانية الربط بسلة من العملات 1974-1986:

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر عاقلات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني،

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوات والميزان التجاري

الكورون الدانمركي ، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الاسبانية، الشيلنغ النمساوي<sup>1</sup>.)

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي .
- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد الاعتبارات إدارية وليس الاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط و الداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية و المالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها : الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة<sup>2</sup>.

### 3. المرحلة الثالثة سبتمبر 1986- مارس 1987 :

أهم ما جاء في هذه المرحلة أنه أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج

1-فاطمة الزهراء بن طالب ، مرجع سبق ذكره ،ص68.

2-محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره ،ص 156.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974) ، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي

لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.<sup>1</sup>

الجدول رقم 01 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1987-1974) :

الوحدة : دج

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987
دج - الدولار	4,18	3,84	4,95	4,78	5,03	4,71	4,81

المصدر : حورية مغربي ، مرجع سبق ذكره، ص 27.

### 4. المرحلة الرابعة نهاية 1987-1994 :

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 ، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشرين محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لا بد ان تتبعها اجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل .ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:

-**الانزلاق التدريجي** : قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 الى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4,9 دج / \$ في نهاية 1987 الى 17,7 دج / \$ في نهاية مارس 1991.

-**التخفيض الصريح** : طبقت هذه الطريقة بعد ان اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل الى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، و لكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% ، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10-04-1994 بتخفيض نسبة % 40,17 وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

1 حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

ارتبط سعر صرف الدينار بالفرنك، أو ما تسمى " منطقة الفرنك " ابتداء من 1964 إلى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994.<sup>1</sup>

الجدول رقم 02: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (1988 - 1993) :

الوحدة : دج

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف	5,93	7,61	8,96	19	21,82	23,36

المصدر : حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

### 5. المرحلة الخامسة 1994 وما بعدها:

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك في جانفي 1996 عن طريق النظام رقم 08-95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض و الطلب.

وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001 :

الجدول رقم 03 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار 1994-2000 :

الوحدة : دج

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدينار/الدولار	36,05	47,66	54,74	57,70	58,37	66,57	75,25

المصدر : سالمة نجاح، مرجع سابق، ص 76

وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 217.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفوعات والميزان التجاري

المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية فيع السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية .وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ : 7,5% وفي سنة 2006 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72,6464 بالنسبة للدولار لكن في سنة 2007 ارتفع سعر صرف الدينار إلى 69,36 وواصل الارتفاع سنة 2008 وفي سنة 2009 عاود الانخفاض ليبلغ 72,64 و استمر إلى أن بلغ سنة 2015 حوالي 88,21 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار 2001-2015 :

السنة	مقابل الدولار
2001	77.26
2002	79.68
2003	77.36
2004	72.06
2005	73.36
2006	72.64
2007	69.36
2008	64.58
2009	72.64
2010	74.32
2011	72.85
2012	77.55
2013	79.38
2014	78.99
2015	88.21

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر .

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### المطلب الثاني : سياسات سعر الصرف في الجزائر:

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة التعويم وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهم بالتفصيل.

#### 1. سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر:

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتها كل مرحلة من هذه المراحل فعلية سوق نميز ذلك بعدة مراحل.

#### 1. 1. نظام الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون النقد و القرض 10-90 :

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتها كل مرحلة من هذه المراحل.

#### 1. 2. تطور الرقابة على الصرف في الجزائر خلال الفترة 1965-1986 :

في هذا النظام عرفت سياسة الرقابة هنا ثلاثة مراحل وهي كالتالي:

#### 1.2.1. المرحلة الأولى 1962-1970 : كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها

الناشئ و النهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:<sup>1</sup>

#### التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال :

وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستقلال، مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي بين 1962-1963، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.

1 محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص 204.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

**نظام الحصص :** حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية و الهدف من هذا الإجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية و الإدارة الجيدة للعملة، وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

**الاحتكار :** وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج و ذلك بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية.

**الاتفاقيات الثنائية :** من أجل توسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية.

### 2.2.1. المرحلة الثانية 1971-1977 :

تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:

- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره و استقالة تجاه العملات القوية.
- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق و الأسعار العالمية.

### 3.2.1. المرحلة الثالثة 1978-1986 :

تزامنت بداية هذه المرحلة بصدور قانون 02-78 و المتضمن لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث

أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير والاستيراد والاتصال المباشر بالمصدرين والمنتجين في البلدان التي تربطها بالجزائر اتفاقيات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية للمؤسسات العامة خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعادة الهيكلة المالية لسنة 1982 ، و استعادة المصارف التجارية و البنك المركزي صلاحيتها في مجال الصرف تدريجيا عن طريق المشاركة في اعداد التشريعات و التنظيمات وتقييم العملة الوطنية وآثارها وذلك بعد صدور القانون 12-86 في عام 1986. 1

### 3.1. نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90 :

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة. بعد ذلك صدر قانون النقد و القرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة

1محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 176.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوات والميزان التجاري

على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون ، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد.

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد و القرض أصبح يعرف ببنك الجزائر ، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، و لا المراقبة مجلس المحاسبة ، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية و مالية جديدة ، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجر في علاقاته مع الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 90/10 كمايلي:

\*تنظيم التداول النقدي.

\*مراقبة و تنظيم الصرف.

\*تسيير المديونية الخارجية.

\*شروط فتح مكاتب خاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

كما حدد هذا القانون صلاحيات مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقاط أهمها مراقبة الصرف و تنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي و مهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليونين بين دولار و في سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك و وفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها للعملات الأجنبية بيعا و شراء و تساهم بما نسبته 50 % من عائدات الصادرات من غير المحروقات ، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق و الفوائد السائدة في سوق المالية الدولية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78 .

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### 2. نظام التعويم للدينار الجزائري:

تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995، وتمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية و تجريبية وتمرينا للمصارف ومهلة لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق. بدأ البنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملاء الصعبة، وسوف نتطرق لسوق الصرف ما بين البنوك للدينار كما يلي:<sup>1</sup>

### 2. 1. سوق الصرف ما بين البنوك للدينار:

منذ نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي يحاول تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك، هذه السوق التي باشرت عملها فعليا في يناير 1996، وعليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملة الاجنبية بيعا و شراء وتسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كما تمتعت البنوك التجارية بوضع النقد الاجنبي كودائع توضع لدى البنك المركزي، مقابل الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية، وفي إطار جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للعملاء الجارية سمح للبنوك التجارية بالتحويل ضمن حدود معينة ومحددة.

### 2. 2. الدينار الجزائري و ظاهرة الخوف من التعويم:

مما سبق عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولين عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي وأيضا الأورتوذكسية الجديدة وهي تدعيم الثنائية القطبية و التوجه نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم.

كل هذا يفتح المجال في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق

<sup>1</sup>مصطفى بن شالط، " أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005-2006، ص 85.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة، ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى و الاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

وهنا يمكن أن تناقش مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثالث زوايا كما يلي:<sup>1</sup>  
من زاوية ميزان المدفوعات.

من زاوية تسيير الاحتياطات.

من زاوية مقاومة الصدمات.

### 2. 1. من زاوية ميزان المدفوعات:

من خلال الإحصائيات إن رصيد ميزان المدفوعات ارتفع بين سنتي 1999 و 2000 بـ 4.18 % مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة بـ 13.08 % ، كما تواصل التزايد المستمر لأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الموالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97 % من صادرات الجزائر، وهي متأثرة أيضا بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبتترول وهذا دائما يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات سنة 2008 من خلال الارتفاعات الحاصلة من 2002 إلى غاية 2008 من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002 ورغم هذا التزايد إلا أن قيمة الدينار الجزائري شهد ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة 2002-2004 : منتقلا من 79.62 دينار لواحد دولار أمريكي إلى 72.61 دينار لواحد دولار أمريكي، أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75.34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إلى 100.27 دينار لواحد يورو سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة، وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة ، فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدينار للدينار الجزائري وتتججج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار . وهذا ما لا يتوافق مع مبدأ التعويم المدار الذي يتدخل فيه البنك المركزي بشكل سري.

<sup>1</sup>سمير آيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة -الجزائر، 2011، ص 67 .

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### 2.2. من زاوية تسيير الاحتياطات:

من حيث احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذه لا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متواصلة وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي. وهذه الزيادة كانت نتيجة للتحسن المستمر لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة، وهذا السلوك من الاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت (والوسيط القريب من الثابت) وليس العائم، وذلك أن النظريات الاقتصادية في ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغيير في احتياطات الصرف تكون معدومة، وسعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي وكلما كانت التدخلات في السوق الصرف كبيرة كلما اتجه نظام الصرف نحو الجمود وابتعد عن التعويم.

### 3.2.2. من زاوية مقاومة الصدمات:

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم أثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم العربي حالة ركود) وهذه الصدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر من انخفاض للصادرات عام 2009 ويعود ذلك إلى تراجع سعر البترول وأصبح سعر البترول في تنازل فنتج عن ذلك انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03.86 مليار دولار فقط سنة 2009. وأمام هذا الوضع وجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الحقيقية (وهنا المقصود بها الأزمة المالية العالمية)، وهنا يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوز مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد بقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهذا ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008-2009، والذي يميز التعويم المدار عن بقية الأنظمة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف غير أنه في الجزائر فمسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### 3. سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

لقد مرت الجزائر بمرحلة حرجة فيما يخص تسيير الدينار وذلك في فترة التسعينات، حيث تعرضت لضغوط كبيرة وهي عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها. فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي. وفي سنة 1991 قامت الجزائر بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري حيث انتقل سعر الصرف من 8.93 دج سنة 1990 إلى 18.47 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد .

والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر اكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، وتحقيق تقارب بين السوق الرسمي والموازي . والهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف، لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

وأعادت الجزائر التخفيض سنة 1994 كون التخفيض الأول لم يحقق النتائج المرجوة ( تسوية ميزان المدفوعات ) لأن السياسة الاقتصادية والمالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، كان هذا التخفيض أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي 1994 بحوالي 50% على مرحلتين:

- الأولى : في مارس /أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار.
  - الثانية : في نهاية سبتمبر 1994 ، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار.
- و استمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 41 دج / \$ في نهاية ديسمبر 1994 إلى 60.7 دج / \$ نهاية 1998. ولم يتوقف التخفيض عند هذا الحد، حيث استمر خلال السنوات التالية بالرغم من الارتفاع الطفيف لأسعار النفط.
- كما قامت السلطة النقدية بتخفيض آخر في جانفي 2003 حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، أي أنه بلغ 79.72 دج لكل دولار وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة في السوق السوداء<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد5، 2011، ص . 124.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

وفي ما يلي جدول يوضح لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة

1994-2015

الجدول رقم 05 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1994-2015

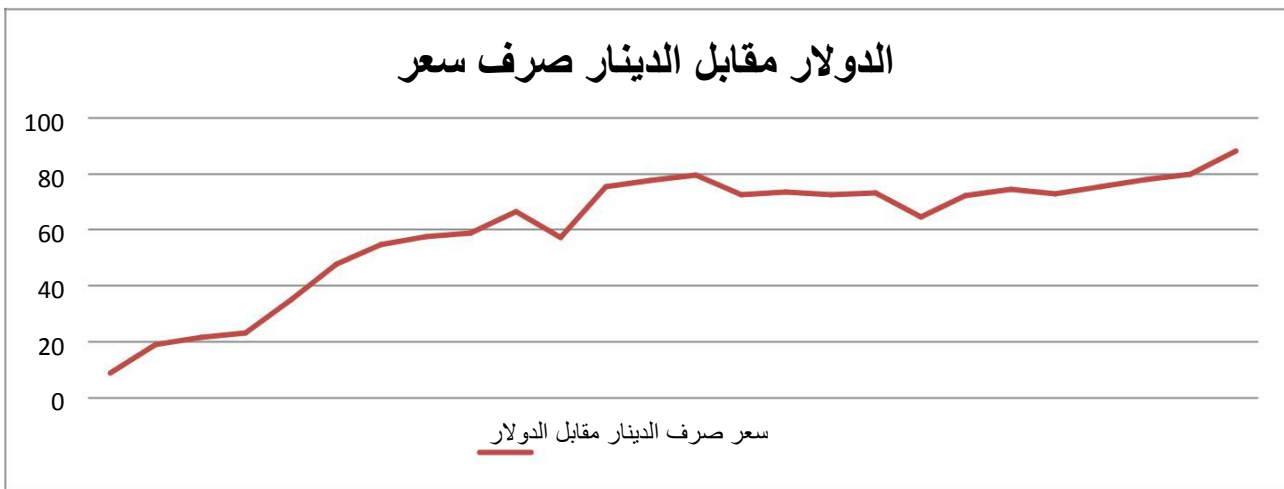
الوحدة : دج

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
سعر الصرف	35,09	47,68	54,77	57,73	58,74	66,64	57,29	75,34	77,82	
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	79,72	72,61	73,38	72,64	73,30	64,56	72,40	74,40	72,85	75,55
السنوات	2013	2014	2015							
	78,15	79,99	88,21							

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر .

من خلال ما سبق يمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة 1990-2015

الشكل رقم 05: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1990-2015



المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات السابقة.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

المطلب الثالث : سوق الصرف الرسمية و الموازية في الجزائر:

### 1. سوق الصرف الرسمية:

تعتبر سوق الصرف سوقا ما بين البنوك و المؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف سواء بيعا و شراء العاجلة و الآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية في التحويل، وهي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري وبكل حرية وفق قانون العرض و الطلب على العملات الأجنبية. وعليه سوف نتطرق إلى العمليات و الالتزامات و تنظيم و تسيير سوق الصرف ما بين البنوك وهي كالتالي:<sup>1</sup>

#### 1. 1. العمليات في سوق الصرف:

يرخص للبنوك و المؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية بيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، والتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك.

#### 1. 2. الالتزامات في سوق الصرف:

تلتزم البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين باحترام النسب المحددة لكل عملة أجنبية، وعندما تتدخل البنوك و المؤسسات في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم و بمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

#### 1. 3. تنظيم و تسيير سوق الصرف:

أنشأ بنك الجزائر في ديسمبر 1995، الإطار التنظيمي لسوق الصرف، وبدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقا من 1996/01/02. وقد تم إصدار مجموعة من اللوائح و التعليمات المنظمة لها منها:

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 81.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23/02/1995 المتعلقة بتعديل و استبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.
- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23/12/1995 المتعلق بسوق الصرف.
- اللائحة رقم 78-95 المؤرخة في 26/12/1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.
- التعلية رقم 79-1995 المؤرخة في 25/12/1995 المتعلقة بتنظيم و تسيير سوق الصرف.

### 1.4.1. تجزئة سوق الصرف الجزائري:

ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك الجزائري إلى نوعين أساسيين هما<sup>1</sup>:

- سوق الصرف ما بين البنوك العاجل.

- سوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

### 1.4.1. سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

سوق الصرف ما بين البنوك العاجل هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة، وعمليات الصرف العاجلة من خلالها يتفق طرفان باستبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل، ويكون تسليم العملات الأجنبية بصف عامة في اليوم الثاني من الافتتاح تبعا لنهاية العملية، وأحيانا يمكن للأطراف أن نتفق على تسليم العملات الأجنبية المتبادلة لنفس اليوم أو ليوم الافتتاح تبعا لتاريخ نهاية العملية.

### التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

التسعيرة المستعملة في الجزائر هي التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة، والتي تستعمل من أجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

### العمل بنظام التثبيت في الجزائر:

عملية التثبيت عبارة عن نظام تسعيرة بالمزايدة يعتمد على جلسات يومية يجتمع فيها ممثلي البنوك

التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، هذا النظام الجديد لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري و المعتمد بعد

<sup>1</sup> محمد علة، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 143-145.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994 ، أدى إلى تعجيل عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي. إن بلوغ مرحلة القيام بعملية التثبيت تعتبر مرحلة هامة في برنامج التوازن العام وفي إصلاح نظام تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.

ينظم بنك الجزائر مع المتدخلين من البنوك الجزائرية التجارية من 1995/12/29 ، جلسات لتثبيت سعر

الصرف الدينار الجزائري. وهناك عوامل يأخذها بنك الجزائر بعين الاعتبار تدخل في عملية تحديد سعر الصرف الأدنى أو الأعلى الذي يتباع به العملات الأجنبية للبنوك التجارية، هذه العوامل هي تحويل المداخل من صادرات المحروقات قبل افتتاح الجلسة، احتياطات الصرف تسديد الديون، طلبات البنوك الأولوية و تطور أسعار الدولار الأمريكي في سوق الصرف الدولي مقابل العملات الرئيسية.

### تحديد سعر الصرف:

لا يجب أن يتضمن سعر الصرف المختار على بخس أو مغالاة في قيمة العملة دون مبرر، أو أن يمثل تباعدا كبيرا عن السعر السائد في السوق، إن الهدف من عملية التثبيت على الأرجح هو وقف الانخفاض الشديد في قيمة العملة، وفي هذه الحالة ستؤدي هجمات المضاربة التي كانت السبب في خفض قيمة العملة، إلى تصحيح معظم أو كل المغالاة السابقة في سعر العملة، وسعر الصرف السائد قبل إنشاء نظام التثبيت في الجزائر لم يكن يشكل تهديدا للقدرة التنافسية.

وتتم جلسات التثبيت لدى بنك الجزائر على الساعة الحادية عشر صباحا تحت رقابة بنك الجزائر المشارك في هذه الجلسات ، إضافة إلى ممثلي البنوك التجارية المقيمة، كما يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن كل عملية فتح جلسات التثبيت عن سعر الصرف أقصى ومبلغ العملات الصعبة المقيمة بالدولار الأمريكي، ويتم التذكير بالتسعيرة السابقة أما مبلغ العرض فيحدد حسب الهدف المحدد لسعر الصرف.

في حالة كون العرض يساوي الطلب ، يعلن سعر الصرف عن اختتام الجلسة، كما أن التخلي عن النظام الإداري لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري و استبداله بنظام شبه حقيقي يعتمد في تحديده لسعر الصرف على ميكانيزمات السوق، سيسمح بتوحيد السوق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 145 .

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

### 1.4.2. سوق الصرف ما بين البنوك لأجل:

سوق الصرف ما بين البنوك الآجل عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف الآجلة، حيث يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الآجل، وتسلم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الاستحقاق المقدم الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة. ولقد تميزت سنوات التسعينات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسائرة لميكانيزمات اقتصاد السوق، ولم يهمل المشرع الجزائري هذا الجانب، حيث أقام في البداية تقنية الصرف لأجل، والتي تم طرح الإطار التشريعي المنظم لسوق الصرف لأجل في الجزائر في إطار سوق الصرف البنكي إذ يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف:

- ميكانيزم الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 07/91 لـ 14 أوت 1991 و المتعلقة بقواعد و شروط الصرف و المصادرة رقم 24 لـ 25 مارس 1992 مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف لأجل، وتسليم إحدى أو كالتين العمليتين المتبادلتين (دينار - عملة صعبة) في هذه الحالة في تاريخ الحق يسمى أجل الاستحقاق.
- تم إنشاء سوق صرف بنكي يتم فيه انجاز عمليات صرف فورية أخرى آجلة ما بين العملة الوطنية و

العملات الصعبة القابلة للتحويل، فحسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك التجارية و المؤسسات المالية في سوق البنكي للصرف يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر، ولهذا تم تعريف السوق البنكي للصرف لأجل في التعليم رقم 95/79 الصادرة في ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم وتشغيل السوق البنكي للصرف في مادته الخامسة، على أنه السوق الذي تنجز فيه عمليات صرف آجلة تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عمليتين بسعر الآجل و التسليم الفعلي بعد 3 أيام<sup>1</sup>.

### 2.. سوق الصرف الموازية في الجزائر:

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة لتحقيق أهداف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال في ميزان المدفوعات . ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف ، تساعد في هروب الأموال إلى الخارج ، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي يستعمل مصطلح السوق السوداء

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 83.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

أو السوق الموازي أو السوق غير الرسمي) وتعرف السوق الموازية على أنها " : سوق هيكلية أين يتواجه فيه بانتظام العرض و الطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازني هو سعر الصرف الموازي " و يعود ظهور مثل هذا السوق إلى عدة عوامل سنحاول التطرق إليها.

### 1.2. أسباب ظهور سوق الصرف الموازية:<sup>1</sup>

- فرض قيود في المبادلات مع الخارج.
- تحديد حصص الاستيراد و منع استيراد بعض المنتجات ذات النوع الرفيع.
- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي الذي بدأ بقطع الغيار، الأجهزة الالكترونية مروراً بسلسلة من الأشياء التي لا ينتجها الوطن إلا قليلاً و التي يرتفع الطلب عليها بنسبة فائقة، ولذا ظهر السوق الموازية كحق من حقوق المستهلك لتحقيق حاجياته التي يعجز السوق الوطني عن تلبيتها.
- كما تعتبر المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني، سبباً آخر في توسع السوق الموازية و هذا بمراقبة كمية و نوعية السلع المستوردة . و كذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال مع الخارج.
- كما ساعد تدهور أسعار البترول في سنة 1986 بتأزم الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و بذلك نقص المداخيل من العملة الأجنبية فقط 56.5 % لدى الدولة و لهذا توجه الأفراد و كذا المؤسسات الخاصة باللجوء إلى السوق السوداء لتلبية حاجاتها من العملة الأجنبية سواء للقيام بعمليات تجارية أو لتعزيز أصولهم النقدية بهذه العملات نظراً لفقدان الثقة في العملة الوطنية.
- و من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي أيضاً هي قلة و ندرة العملة الصعبة فيصبح البنك المركزي عاجز عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شراءها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدال من السوق الرسمي.

<sup>1</sup>الأستاذان محمد بن بوزيان والطاهر زباني، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس و المغرب"، الملتقى الوطني الأول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، البليلة 21 - 22 ماي 2002، ص 15.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### 2.2. محددات سعر الصرف في السوق الموازية:

إن السوق الموازية للعملة الصعبة سوق حر أين يتحدد سعر العملة الأجنبية بحرية عن طريق القاعدة الكلاسيكية للعرض و الطلب على العملة.

لذلك السوق الموازي مرتبط مع أي عملة أجنبية فالجزائر مثال إذا كانت تربط عملتها الدينار بالأورو . هذه العملة تلعب دورا في وحدة الحساب، و بذلك كل عمليات التبادل تتم بالعملات الصعبة خارج الاورو، فإذا أردنا أن نتقدم عند عميل للسوق الموازي قصد بيع الدولار الأمريكي مثال، فعلينا تحويله إلى الأورو طبقا للسعر المعلن عنه من طرف البنوك . فهو سوق مرتبط مع الاورو كوحدة أساسية للحساب . و السوق دائما يتكون من عرض و طلب على سلعة مهما تكن، و فيما يخص السوق الموازي فمجموعة القيود المفروضة من طرف سياسة الصرف تخلق الطلب على العملة بطريقة الدفع الخارجي فالطلب يخلق العرض. وفي مايلي سنتطرق الى أهم محددات العرض و الطلب:<sup>1</sup>

### 2. 2. 1. محددات العرض:

إن عرض العملات الأجنبية لتمويل سوق الصرف الموازية يمكن أن تأتي من عدة مصادر:

- \*تحويلات العمال المهاجرين.

- \*التقييم الزائد لفواتير الاستيراد و عمليات التهريب.

- \*رصيد السياح الأجانب.

- \*توظيف الأموال في الخارج للمقيمين.

- \*عائدات التوظيف الإجبارية المقيمة بالعملات الأجنبية.

- \*عائدات حسابات الودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

- \*السير بأكثر بالنسبة للواردات و بأقل بالنسبة للصادرات.

---

<sup>1</sup>نفس المرجع السابق ، ص15.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوات والميزان التجاري

### 2.2.2. محددات الطلب :

وسائل الدفع الخارجية لسوق الصرف الموازية تخدم تغطية ما يلي:

\*الواردات الغير شرعية ( خاصة الموارد الاستهلاكية).

\*سياحة المقيمين.

\*تنوع الأموال النقدية للمقيمين.

\*تحويلات رؤوس الأموال .

\*المدفوعات الغير منظورة.

إن سعر الدينار الجزائري يتحدد بشكل يومي ( يوميا ) بحصص التثبيت أين البنك المركزي يقوم باحتكار العرض من العملة الأجنبية عن طريق المداخل البترولية فهي تحتكر 89 % من عرض العملة الأجنبية. أما عن عالقة السوق الصرف الموازي بالاورو خصوصا فإن العرض من العملة الأجنبية يصدر خصوصا من العمال المهاجرين.

### المبحث الثاني : دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري

تم التطرق في هذا المبحث لكل من خصائص ميزان المدفوعات الجزائري وتطور وضعيته وأرصدته.

### المطلب الأول :خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري - وبالتالي ميزان مدفوعاته - بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في:

- التخلف الاقتصادي ونشوء البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو عن نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن ابرازها فيما يأتي:

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

### أ - عدم استقرار أسعار الصادرات :

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أثير مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعمل حصيللة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير. أما يؤثر تذبذب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيللة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ في حصيللة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات

### ب - انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي (Px/Pm). للدول النامية عموما فيما يلي أي -مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).

-المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها،

-اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة،

مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا يرى أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية

الموضوعية في عالقات التبادل الامتكافي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة،

والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر لقد أسفرت

جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

-إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة

الغذاء بالنسبة لهذه الدول.

-اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد،

وهي الأساليب التي اعتمدها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي أما كان حال دول شرق

آسيا. وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة

للحصول على التكنولوجيا.

### ج -ضعف القاعدة الإنتاجية :

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما

يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها - كما سبق الإشارة إلى ذلك - وبالتالي ضعف قدرتها

التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي

صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين

على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على صناعة خفيفة. وهكذا فإن إنتاجية

الجزائر تعتبر ضعيفة.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

### المطلب الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و أرصدته

**1. خلال تسعينات القرن العشرين :** من المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات عرفت جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. فبالرغم من كون الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري. وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بدولا عن آليات التخطيط المركزي.

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات على نتائج هامة على المستوى الكلي يمكن إبرازها فيما يلي:

- العودة إلى النمو الاقتصادي؛

- التحكم في التضخم وتحقيق استقرار الأسعار؛

- إعادة تكوين الاحتياطي من العملة الأجنبية؛

- تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدماته إلى مستويات مقبولة.

ورغم هذه النتائج فإن هذه الإصلاحات لم تستطع تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص

من هيمنة المحروقات عليه على مستوى بنية الناتج المحلي الخام. وهو ما انعكس على وضعية ميزان

المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

ونلاحظ انطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات ما يلي:

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### 1.1.1. على مستوى الميزان التجاري :

نلاحظ أن الميزان عرف رصييدا موجبا في كان السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصييدا سالبا .ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

**الفترة 90-94 :** في هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط .مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا. كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار .وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0.3 مليار دولار .

**الفترة 95-99:** نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998 . وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17.6 و 19,8 و 21.09 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار .

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكلة الاقتصادية الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية .ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول .

ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات .مما أدى إلى تراجع الطلب عليها .وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا .

وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 8,5 مليار دولار سنة 1995 إلى 5,69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصييد سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1.28 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

**2.1. على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد :** سجلت خدمات غير العوامل وضعاً شبه مستقر تراوح في عمومها ما بين 1\_ و 1,84 مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤثر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج. ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة، لنجد الخارجة وصلت إلى 2.56 مليار دولار.

ونسجل نفس الاخلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.

تجاوزت المداخيل المحولة إلى الخارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998 . وإذا أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2.4 مليار دولار (نتيجة عملية إعادة الجدولة) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع ، سنة 1992 لتعرف تراجعاً في السنوات 1993 و 1994 و 1995. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.

**3.1. على مستوى ميزان حساب رأس المال :** عرف ميزان حساب رأس المال تدهوراً من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و 1993 ، ليدخل مرحلة التناقض سنتي 1995-1994 ليعرف نوعاً من التحسن في السنوات اللاحقة، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوساً، حيث قدر ب 0.8 مليار دولار ما بين 1995-1996 و 1.01 مليار ما بين 1996 - 1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1.63 مليار دولار.

**4.1. على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية :** لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديداً كبيراً للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات، وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناجمة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة. إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدءاً من سنة 1996 بدأ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997 ، إذ وصل إلى 12 شهر واردات تقريباً، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15 % حيث تم استخدامها لمواجهة

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر .

يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي: حجم المداخيل من الصادرات النفطية، مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات. بقي لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعياً غير مستقرة. انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994 و1995 أين بلغ العجز على 4.4- 6.6 مليار دولار أمريكي وهي السنوات، التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.

### 2. تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2015 :

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية. نلاحظ من بيانات الجدول تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000 ، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008 وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73مقارنة ب 2008 ، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار في 2008 وترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريباً.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفاً، حيث بالكاد بلغت 1.40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008 ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

ومع بدء سريان اتفاقية الشركة مع الاتحاد الأوروبي اعتبار من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية.

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية، الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002 ، والذي وصل إلى 11,22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10.93 مليار دولار في تلك السنة. ويتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية بالاستمرار منذ 2004 ، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثالث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2.33 مليار دولار في سنة 2008 ، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1.37 مليار دولار فقط كاستثمارات أجنبية مباشرة. وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4.7% مقارنة بسنة 2005 . أما تواصل الفائض وانتقل من 29,55. مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات أما سنة 2011 نلاحظ أن الفائض بلغ 20.14 مليار دولار. لكنه انخفض إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013 أما سنتي 2014 - 2015 فقد حقق عجزا بقيمة 7.78 و 13.71 على التوالي.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي: إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا المبحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة، ودرجة تغطية الصادرات للواردات، خلال الفترة 1990- 2015 بالإضافة إلى إبراز تأثير كل من الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات .

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### المبحث الثالث : دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري ما بين 2000-2015

الصادرات والواردات على الاقتصاد الوطني وتطور الميزان التجاري الجزائري مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات مي ازن الحساب الجاري، وستعرض بالتحليل لكل بند من بنوده، ثم إلى تطور رصيد الميزان التجاري ككل خلال فترة الدراسة.

#### المطلب الأول : تطور الميزان التجاري الجزائري في فترة 1990-2015

#### الجدول رقم (06) : تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1990 - 2015).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	12964	12330	11510	10410	8890	1025	13210	13820	10140	12320	21650	19090	18710
الواردات	8786	6862	8310	7990	9150	10100	9090	8130	8630	8960	9350	9480	12010
الميزان التجاري	4178	5468	3200	2420	-260	-9075	4120	5690	1510	3360	12300	9610	6700
معدل التغطية%	147,6	179,7	138,5	130,3	97,2	10,1	145,3	170,0	117,5	137,5	231,6	201,4	155,8
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات من المحروقات	23990	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71662	70584	63663	58362	33081
الصادرات خارج المحروقات	470	667	746	1133	985	1386	771	970	1227	1152	1050	1634	1485
الصادرات الكلية	24460	32217	46334	54741	60590	78590	45186	57091	72889	71736	64713	59996	34566
الواردات	13320	17954	19857	20681	26348	37993	37402	38885	46927	51569	54984	59670	52649
الميزان التجاري	11140	14263	26477	34060	34242	40597	7784	18206	25962	20167	9729	326	-18083
معدل التغطية%	183,6	179,4	233,3	264,7	230,0	206,9	120,8	146,8	155,3	139,1	117,7	100,5	65,7

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (06) يتضح لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة هذه المرحلة فائضا باستثناء كل من السنوات: 1994 و 1995 و 2015 التي سجل فيها الميزان التجاري عجزا، فمع بداية المرحلة في 1990 قدر رصيد الميزان التجاري بـ : 4178 مليون دولار واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1993 حيث قدر بـ: 2420 مليون دولار وهي الفترة التي تميزت بت ارجع الدولة في إدارة التجارة الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص أما سنتي 1994 و 1995 فعرف فيهما الميزان التجاري عجزا قدر على التوالي

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

ب: 260- مليون دولار و 9075- مليون دولار والسبب في ذلك ارجع إلى انخفاض أسعار البترول بسبب خروج العراق من غزوها للكويت ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة، وبسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد و امتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة لذلك استفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون دولار مدت ثلاثة سنوات .

وبعد ذلك عاد الميزان ليسجل الفائض من جديد بداية من سنة 1996 غير أنه انخفض نوعا ما في سنة 1998 قدر ب: 1510 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوى له (أقل من 12 دولار للبرميل)، واستمر الميزان التجاري يشهد فائضا وتزايدا بشكل تصاعدي قدر في سنة 2003 ب: 11140 مليون دولار وهي سنة الغزو الأمريكي للعراق وبالتالي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا وفي سنة 2008 وصلت قيمة الفائض في الميزان التجاري إلى أكبر مستوى له ب: 40597 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية و تدعيمها بقوانين و تشريعات جديدة في مجال الاستيراد و التصدير وكذا تطوير نظام الجمارك و تحديثه، أما في سنة 2009 نلاحظت ارجع كبير للميزان التجاري بنسبة 80,82 % حيث قدر ب: 7784 مليون دولار و السبب ارجع للأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية بسبب أيضا تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت به الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة، وارتفعت الفائض في الميزان التجاري من جديد في سنة 2010 بقيمة 18205 مليون دولار . مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره : 194 مليار دولار في نهاية 2013.

نلاحظ انتقال رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في سنة 2014 بفائض قدر ب: 225 مليون دولار إلى عجز قدره 083,18 مليار دولار في 2015. بالفعل، كانت صدمة أسعار النفط جد حادة بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر ( 18 ) سنة من الفوائض المتتالية و استمرار انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 23,100 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47,1%<sup>1</sup>.

1-التقرير السنوي، بنك الجزائر، 2015، www.bank-ofalgeria.dz

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

### المطلب الثاني : هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر الذي يبين موقع المعاملات الدولية، كما تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع و التوازن و هيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات، حيث يمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري.

بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية و المواد الخام و السلع النصف مصنعة و سلع التجهيز و بالتالي فإن دراسة اتجاه الصادرات و الواردات يكون موضح في الجدول:

جدول رقم(07) : تركيبة الواردات والصادرات حسب المنتجات خلال الفترة (2004- 2015).  
الوحدة : مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الصادرات و الواردات
												الواردات
8946	10550	9013	8483	9261	5696	5512	7397	4656	3572	3374	3385	المواد الغذائية
2247	2720	4139	4659	1094	898	516	560	305	230	199	158	الطاقة
1489	1812	1732	1729	1676	1325	1128	1318	1245	792	706	733	المواد الأولية
11482	12301	10642	9994	10047	9494	9557	9502	6678	4637	3845	3422	المواد النصف المصنعة
638	629	477	310	364	321	219	164	137	90	150	157	التجهيزات الفلاحية
16369	18115	15233	12793	15091	16200	14141	14394	9361	8015	7950	6681	التجهيزات الصناعية
8243	9894	10539	9400	6890	4119	5868	4122	3546	2830	2922	2610	السلع الأغذية الأخرى
2672	2998	2686	3682	1986	0	0	0	0	0	0	0	المجموع
<b>52086</b>	<b>59019</b>	<b>54461</b>	<b>51050</b>	<b>46409</b>	<b>38053</b>	<b>36941</b>	<b>37457</b>	<b>25928</b>	<b>20166</b>	<b>19146</b>	<b>17146</b>	الصادرات
												المواد الغذائية
238	323	404	315	355	315	113	119	88	73	67	66	الطاقة
33081	58362	63327	70584	71661	56121	44415	77194	59605	53608	45588	31550	المواد الأولية
107	110	109	168	161	94	169	334	170	195	136	97	المواد النصف المصنعة
1111	1173	492	618	660	498	393	834	640	765	481	430	التجهيزات الفلاحية
0	1	0	0	0	1	0	1	1	1	0	0	التجهيزات الصناعية
18	16	29	32	35	30	42	67	46	44	37	50	السلع الاستهلاكية غير
11	11	16	19	16	30	49	32	35	44	19	15	غذائية
<b>34566</b>	<b>59996</b>	<b>64377</b>	<b>71736</b>	<b>72888</b>	<b>57089</b>	<b>45181</b>	<b>78581</b>	<b>60585</b>	<b>54730</b>	<b>46328</b>	<b>32208</b>	المجموع الكلي للصادرات
<b>96,7</b>	<b>97,3</b>	<b>98,4</b>	<b>98,4</b>	<b>98,3</b>	<b>98,3</b>	<b>98,3</b>	<b>98,2</b>	<b>98,4</b>	<b>97,9</b>	<b>98,4</b>	<b>98,0</b>	نسبة صادرات من م %
<b>4,3</b>	<b>2,7</b>	<b>1,6</b>	<b>1,6</b>	<b>1,7</b>	<b>1,7</b>	<b>1,7</b>	<b>1,8</b>	<b>1,6</b>	<b>2,1</b>	<b>1,6</b>	<b>2,0</b>	نسبة صادرات خ م %
<b>53,1</b>	<b>100,2</b>	<b>109,5</b>	<b>111,0</b>	<b>112,9</b>	<b>80,2</b>	<b>62,2</b>	<b>99,9</b>	<b>74,8</b>	<b>64,7</b>	<b>54,6</b>	<b>38,5</b>	سعر برميل البترول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

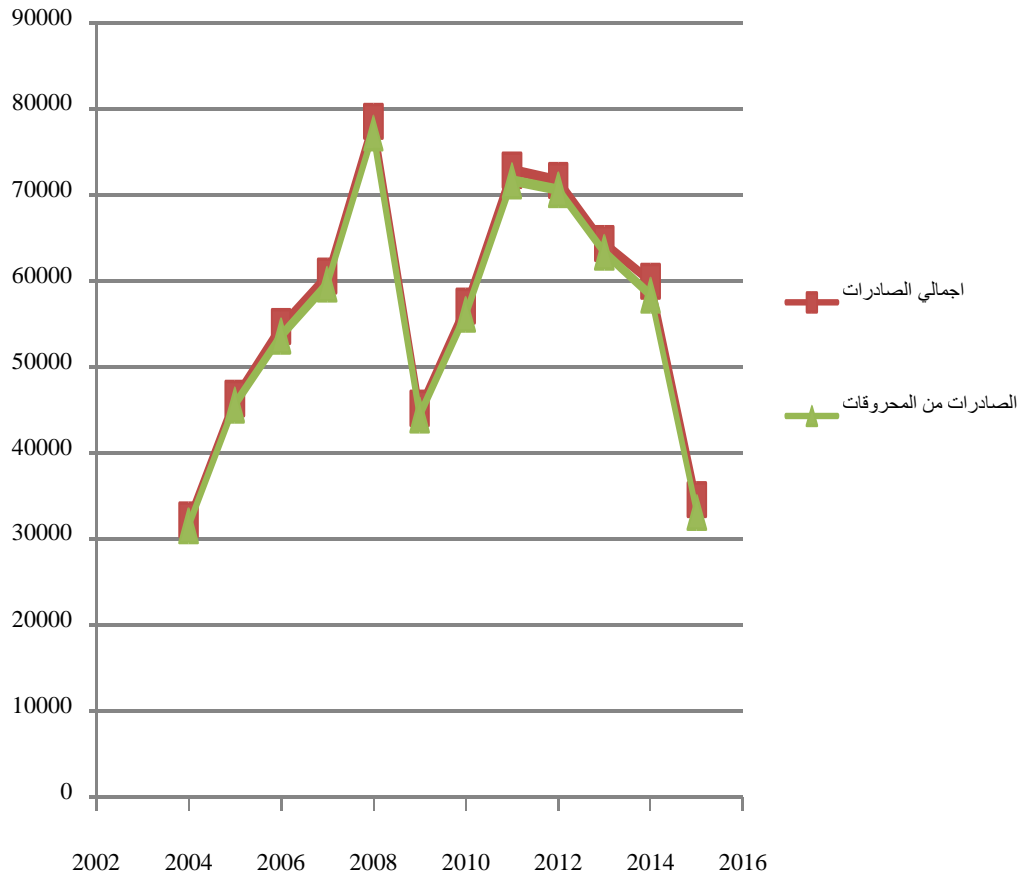
1. بالنسبة للصادرات: بناء على معطيات الجدول رقم ( 07 ) يمكن تلخيصها فيما يلي: صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا و رائدا في القطاع التصديري ،حيث ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع خلال الفترة ( 2004 – 2015 )، وهي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر وما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط كما هو الحال في سنة 2014 كانت صدمة أسعار النفط الحادة لها اثر كبير على تارجع إيرادات المحروقات من 58363 مليون دولار سنة 2014 إلى 33081 مليون دولار سنة 2015 أما الصادرات من السلع خارج المحروقات ،مثلت ما يقارب: 02 %، فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكلية وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال، فبعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و 2014، تراجعت هذه الصادرات في 2015، مسجلة 48,1 مليار دولار مقابل 67,1 مليار دولار في 2014 .

بلغت صادرات المحروقات سنة 2008 بـ : 77194 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول حيث بلغ في سنة 2008 سعر 99,97 دولار للبرميل ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في السنة الموالية 2009 إلى 44115 مليون دولار و السبب ارجع في ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية حيث قدر بـ : 65 دينار للدولار مع بقاء سعر برميل البترول في حدود 100 دولار. وكخلاصة فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما مرتبط بنتائج صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار البترول وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري ككل مرهون ببساطة بسعر البترول و تقلباته الإجمالية ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي :

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوات والميزان التجاري

الشكل رقم (06): تطور إجمالي الصادرات و الصادرات من المحروقات خلال الفترة ( 2004-

2015).



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات الجدول رقم (07) وذلك باستخدام برنامج Excel.

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

2. بالنسبة للواردات : من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ :

تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة ( 04 ) من ثمانية ( 08 ) مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر ما يقرب 86% من الانخفاض في الواردات، وهي: منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية و المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية. أدت الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات، التي بدأت في 2004، مع تسارع حاد انطلاقاً من 2008، إلى رفع مستوى الواردات إلى 59 مليار دولار في 2014، ما يمثل أكثر من 3,5 أضعاف مستواها في سنة 2004 (17,14 مليار دولار).

تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 1,31%، بـ 75,1 مليار دولار، حيث انخفضت من 12,18 مليار دولار في 5102 إلى 37,16 مليار دولار في 5102. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يُفسر 9,24% من تراجع إجمالي الواردات من السلع (منتجات التجهيز الصناعية).

بحصة نسبية قدرها 81,21% من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية. تراجعت واردات هذه السلع من 30,12 مليار دولار في 2014 إلى 48,11 مليار دولار في 2015، أي بانخفاض يتجاوز 205 مليون دولار، مما يفسر 7,11% من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع (المنتجات نصف المصنعة).

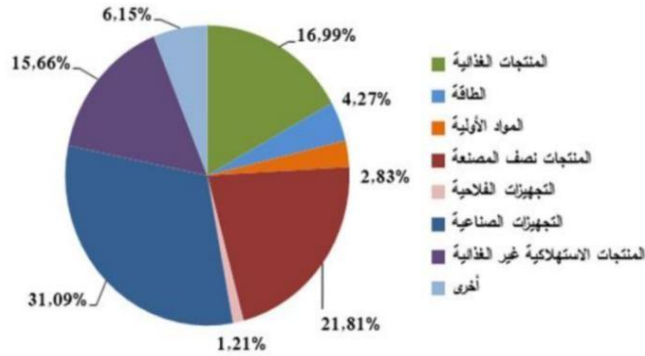
انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 0,17% من إجمالي الواردات، بـ 60,1 مليار دولار، أي بتراجع من 55,10 مليار دولار في 2014 إلى 95,8 مليار دولار في 2015. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 8,22% من تراجع إجمالي الواردات من السلع (المنتجات الغذائية).

بحصة نسبية قدرها 7,15% من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة. بلغت واردات هذه السلع 24,8 مليار دولار في 2014 مقابل 89,9 مليار دولار في 2015، أي

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

بانخفاض يتجاوز 65,1 مليار دولار. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 5,23% من تارجع إجمالي الواردات من السلع (المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية).

الشكل رقم (07) : هيكل الواردات من السلع في سنة 2015 حسب المنتجات.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015، ص62

### المطلب الثالث : انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين

سنحاول من خلال هذا العنصر استعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر وذلك من خلال معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائر وكذا معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارج، من خلال معرفة مدى مساهمة المعاملات التجارية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

#### 1. أهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث المناطق الاقتصادية :

إن حوالي 98% من صادرات الجزائر مقيمة بالدولار في حين أن أكثر من 21% من واردات من أوروبا أي مقيمة بالأورو وعليه تتحمل الجزائر خسائر كبرى نتيجة ارتفاع قيمة الأورو حيث أصبح الاتحاد الأوروبي العميل الأول للجزائر منذ سنة 1980 وفي الجدول التالي يوضح مختلف الأقاليم الاقتصادية التي تصدر و تستورد إليها ومنها الجزائر وقيمة كلا من الصادرات والواردات الجزائرية لسنة 2014 و 2015.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان  
المفوعات والميزان التجاري

الجدول رقم (08): مختلف الأقاليم الاقتصادية ( واردات ، صادرات ) لسنة 2014-2015

الصادرات بالمليون دولار أمريكي			الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور %	2015	2014	التطور %	2015	2014	
-36.10	25 801	40 378	-14.62	344 25	29 684	دول الاتحاد الأوربي
-47.53	5 428	10 344	-12.84	7 353	8 436	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
-62.24	37	98	37.70	1 220	886	الدول الأوربية الأخرى
-50.52	1 575	1 183	-26.13	2 818	3 815	دول أمريكا الجنوبية
-49.37	2 562	5 060	-6.25	11 830	12 619	آسيا
-	57	-	-	-	-	اوقيانوسيا
-3.09	628	648	-2.55	1 912	1 962	الدول العربية
-47.57	1 607	3 065	-8.67	674	738	الدول المغاربية
-16.36	92	110	-20.45	350	440	الدول الإفريقية
<b>-39,91</b>	<b>37787</b>	<b>62 886</b>	<b>-12,08</b>	<b>51 501</b>	<b>58 580</b>	المجموع

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المفعوعات والميزان التجاري

2. أهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث الدول :

الجدول رقم (09) : أهم العملاء و الموردين التجاريين للجزائر لسنة 2015.

الرقم	أهم العملاء	القيمة	النسبة	أهم الموردين	القيمة	النسبة
01	اسبانيا	6 565	%17.37	الصين	8 223	%15.97
02	ايطاليا	8 369	%22.15	فرنسا	5 420	%10.52
03	فرنسا	4 921	%13.02	إيطاليا	4 828	%9.37
04	بريطانيا العظمى	2 883	%7.63	إسبانيا	3 934	%7.64
05	هولندا	2 281	%6.04	ألمانيا	3 382	%6.57
06	تركيا	2 071	%5.48	الولايات م الأمريكية	2 710	%5.26
07	أمريكا	1 977	%5.23	تركيا	2 036	%3.95
08	البرازيل	1 393	%3.69	الأرجنتين	1 281	%2.49
09	بلجيكا	1 282	%3.39	جمهورية كوريا	1 171	%2.27
10	الصين	2 179	%5.77	البرازيل	1 146	%2.23
11	البرتغال	1 009	%2.67	الهند	1 114	%2.16
12	تونس	856	%2.27	هولندا	922	%1.79
13	كندا	748	%1.98	بريطانيا العظمى	903	%1.75
14	كوريا	671	%1.78	روسيا	746	%1.63
15	المغرب	667	%1.77	بلجيكا	834	%1.62
16	اليابان	602	%1.59	المجموع الفرعي	38 746	%75.23
17	المجموع الفرعي	34 093	%90,22	أخرى	3 694	%24,77
18	أخرى	3 694	%9,88	المجموع الإجمالي	51 501	%100
	المجموع الإجمالي	37 787	%100			

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

### خلاصة الفصل الثالث :

لقد كان نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية خاضعا للرقابة التامة للدولة، وهذا ما أدى إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر صرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد، أنه كان أكبر من قيمته الحقيقية و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتي تم إنتاجها في الخارج ، و بدأت عملية التخفيض كحتمية البد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

أدت التعديلات ( التخفيض ) الى تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، وبعد ذلك تحرير سعر صرف الدينار و هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي و عودة تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

و ما يزال قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو يساهم بأكثر من 85 % من إيرادات الصادرات الجزائرية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات خارج المحرقات .ومن خلال الدراسة نجد ان سعر الصرف هو علامة واجب التعامل من خلالها لضمان توازن الميزان التجاري والمدفوعات

- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات. إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.
- أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي و ارتفاع تكاليف الصرف.
- إن النماذج المتوصل إليها لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري.

### 3-التوصيات والاقتراحات:

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج.
- القضاء على الأسواق الموازية بتخفيض سعر العملة. وضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات التحليلية.

### 4-آفاق الدراسة:

- رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:
- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الصناعي في الجزائر.
  - أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائر.

### الكتب:

- 1- أحمد عبد الرحمن يسرى و آخرون، **الاقتصاد الدولي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005.
- 2- الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 3- الحجار بسام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003.
- 4- الحجار بسام، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، بيروت -لبنان، 2009.
- 5- الحمزاوي محمد كمال، **سوق الصرف الأجنبي**، منشأة المعارف، الإسكندرية -مصر، 2004.
- 6- السريتي السيد محمد احمد ، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر-، 2002.
- 7- بكري كامل، **الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2003.
- 8- بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 9- بوشريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم والنشر، الجزائر، 2007.
- 10- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 11- حشيش عادل أحمد، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 12- يونس محمد محمود، نجار علي عبد الوهاب، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة الإسكندرية، 2009.
- 13- محمد دياب، **التجارة في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- 14- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الجزء الأول: الاسس النظرية**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- 16- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006.
- 17- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة والنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012.
- 18- عرفات تقي الدين الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- 19- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
- 20- عطية إيمان ناصف، عمارة هشام محمد، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
- 21- علي حسين مجيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.
- 22- زغلول ميراندا ، التجارة الدولية، بدون دار النشر، مصر، 2010.
- 23- صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت -لبنان، 2013.
- 24- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 25- خلف فليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009.
- 26- نشات نبيل الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.

الأطروحات و الرسائل:

- 1- نوايس خليفة، دراسة تحليلية وقبائية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012 - 2013.
- 2- بن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 3- بن شلاط مصطفى، "أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005-2006.
- 4- بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة شلف، 2004-2005.
- 5- لعلوحي نادية، "أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المبلشر -دراسة حالة الجزائر" -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013-2014.
- 6- لعدي خليفة، تطورات التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور المدفوعات الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2001-2002 .
- 7- مغربي حورية، "دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر" -، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2013-2014.
- 8- عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر" -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

- 9- علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 10- شيباني سليمان، **سعر الصرف و محدداته في الجزائر 1963-2006**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر دفعة 2008-2009.
- 11- نسيمة ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة، 2005-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- الملتقيات:

- 1- الأستاذان بن بوزيان محمد و زياني الطاهر، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس و المغرب"، الملتقى الوطني الأول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، البليدة 21- 22 ماي 2002.
- المجلات:

- 1- آيت يحي سميير، **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة -الجزائر-، 2011.
- 2- بنونة شعيب، **خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة تلمسان، العدد 05، 2011.
- 3- محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.
- 4- صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 01، العراق، 2011.
- 5- سعدون حسين فرحان، **اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة**، مجلة تنمية الوافدين، العدد 31، العراق، 2009.

6- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية

عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009.

### التقارير والقوانين:

- المادة 04 المعدلة لاتفاقي الـ " FMI " .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS).
- تقاري بنك الجزائر، [www.bank-ofalgeria.dz](http://www.bank-ofalgeria.dz)
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.